الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الخميس
24 شعبان 1436
11 يونيو 2015
العدد 685

الأمير يتلقى اتصالا هاتفيا من الرئيس الفرنسي

تلقى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أمس اتصالا هاتفيا من الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في إطار ما يربطهما من علاقات تاريخية متميزة وخاصة التزام فرنسا الدائم بالوقوف إلى جانب دولة الكويت لتأمين أمنها والتأكيد على الرغبة المشتركة للمساهمة في استقرار المنطقة.

التفاصيل (ص02)

دعا خلال الاجتماع النيابي الحكومي إلى تعزيز التعاون بين السلطتين في قضايا الأمن القومي

الغانم: وحدتنا الوطنية سر قوتنا

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد خلال الاجتماع الحكومي النيابي (تصوير سليمان أبو دشيش)

التأمت السلطتان التشريعية والتنفيذية في مكتب مجلس الأمة أمس لمناقشة الوضع الأمني في البلاد بحضور 5 وزراء و30 نائبا. وقال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عقب الاجتماع إن وزير الخارجية قدم عرضا تفصيليا لأبرز التطورات الاقليمية خلال الفترة الماضية بدءا من ملف مجلس التعاون إلى ملف الارهاب مرورا بالتطورات في سوريا والعراق واليمن وليبيا انتهاء بالملف النووي الإيراني. وأضاف الغانم إن وزير الداخلية بدوره قدم عرضا تفصيليا حول جاهزية القطاعات الأمنية المختلفة للتعامل مع أي طارئ أو تهديد أمني يهدد البلاد اضافة إلى رؤية الوزارة الأمنية والتي تضمنت الخطوط العريضة للتحرك الأمني خلال الأشهر الستة القادمة.

وأكد الرئيس الغانم أن الاجتماع أكد ثلاث نقاط رئيسية هي أهمية رفع الجاهزية الأمنية إلى مستويات عالية وفق قاعدة أنه ليس هناك دولة بمنأى عن تداعيات الوضع الأمني الإقليمي وأهمية تماسك الجبهة الداخلية والحفاظ على لحمة النسيج الوطني الكويتي وتعزيز التعاضد والتكاتف المجتمعي تحت عنوان عريض هو (الوطن) بعيدا عن كل العناوين الفرعية الاخرى الطائفية والفئوية والمناطقية. اضافة إلى تعزيز التعاون بين السلطتين خاصة ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالأمن الوطني.

من جانبه كشف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك أن الحكومة أطلعت نواب مجلس الامة على الاستعدادات الأمنية تحسبا لاي طارئ في البلاد مشيرا إلى أن الاجتماع شهد تجانس الآراء بين الجانبين الحكومي والنيابي.

تفاصيل (ص04-05)

الخالد يشارك في الاجتماع الوزاري الخليجي بالرياض

يترأس النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وفد الكويت المشارك في الدورة الـ 135 لمجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يعقد اليوم في الرياض. ويضم الوفد المشارك مدير ادارة مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير ناصر المزين وسفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ ثامر جابر الاحمد ومدير ادارة مكتب النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بالانابة السفير صالح اللوغاني وعددا من مسؤولي وزارة الخارجية.

تفاصيل (ص03)

الخطة السنوية والعمالة المنزلية في المالية اليوم

تعقد اليوم 3 لجان برلمانية اجتماعات للنظر في بنود جدول أعمالها إذ تناقش لجنة الميزانيات ميزانية الهيئة العامة للغذاء والتغذية للسنة المالية 2016/2015.

كما تناقش اللجنة المالية الاقتراح بقانون بشأن انشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام العمالة المنزلية ومناقشة مشروع القانون بشأن خطة التنمية السنوية 2017-20160 وتناقش لجنة حماية الاموال العامة ظروف وملابسات صفقة الداو.

تفاصيل (ص06)

الميزانيات: مليارا دولار خسائر أحد المشاريع النفطية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانيات كل من شركة بترول الكويت العالمية والشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود، وشركة خدمات القطاع النفطي للسنة المالية 2016/2015.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد ان اللجنة تابعت توصيتها السابقة بشأن اتخاذ قرار مناسب لوقف الخسائر المستمرة لأحد المشاريع النفطية التابعة لإحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية، إذ بلغت خسائره في السنة المالية السابقة 183 مليون دولار، وأوضح ديوان المحاسبة أنه إلى الآن لم يتم بيع ذلك المشروع.

تفاصيل (ص08)

نواب لـ «الدستور»: زيادة بدل الإيجار لمواجهة ارتفاع أسعار العقارات

أرجع نواب سبب ارتفاع إيجارات العقارات في الكويت لعوامل عدة منها غياب رقابة الحكومة وزيادة رواتب المواطنين واحتكار الأراضي وكذلك التأخير في إنجاز طلبات الرعاية السكنية.

وقالوا في تصريحات لـ«الدستور» إن حل القضية الإسكانية سينعكس إيجابا على سوق العقار وستحد من أبرز مشاكلها المتمثلة في الارتفاع غير المبرر لأسعار السكن الخاص في ظل غياب الرقابة الفاعلة التي تستند الى معايير واضحة يلتزم بها اصحاب العقار.

واقترحوا لمواجهة تلك الظاهرة ان تقوم وزارة الاسكان بتخصيص الأراضي الداخلية لبناء أبراج ومجمعات سكنية تخصص شققها لطلبات الاسكانية التي امامها طريق طويل حتى يصلها الدور كما دعوا الى إقرار زيادة بدل الايجار للتخفيف من معاناة المواطنين.

تفاصيل (ص10-13)

الكويت تتبرع بـ 300 مليون دولار للعراق واليمن

أعلن مدير ادارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السفير جاسم المباركي أمس تبرع دولة الكويت بـ 200 مليون دولار امريكي لتخفيف المعاناة الإنسانية في العراق و100 مليون دولار امريكي للتخفيف من المعاناة الانسانية في اليمن.

تفاصيل (ص15)

الهدية يسأل عن تجاوزات السكنية

وجه النائب محمد الهدية عددا من الأسئلة الى وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر أبل جاء فيها: هل تم تخصيص بيت حكومي مسحوب لاحد اقرباء احد المستشارين بالمؤسسة؟ وهل تم التخصيص وفقا للوائح والقوانين الخاصة بتوزيع الوحدات السكنية للمواطنين؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بقرار التخصيص وكذلك بالاحقية لمن تم تخصيص البيت له، وهل تنطبق عليه شروط التخصيص؟

تفاصيل (ص08)

سموه استقبل ولي العهد والغانم وتلقى اتصالا من الرئيس الفرنسي

الأمير يعرب عن الرغبة بتزويد القوة الجوية بطائرات كاركال الفرنسية

مستقبلا رئيس مجلس الأمة

تلقى سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أمس اتصالا هاتفيا من الرئيس فرانسوا هولاند رئيس الجمهورية الفرنسية الصديقة جرى خلاله بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين في إطار ما يربطهما من علاقات تاريخية متميزة وخاصة التزام فرنسا الدائم بالوقوف إلى جانب دولة الكويت لتأمين أمنها والتأكيد على الرغبة المشتركة للمساهمة في استقرار المنطقة وقد رحب فخامة الرئيس الفرنسي بالسياسة التي يتبعها سموه دائما بالتحاور مع كافة بلدان المنطقة كما أعرب سموه لفخامته عن رغبة الحكومة الكويتية في تزويد القوة الجوية الكويتية بطائرات مروحية ثقيلة من نوع كاركال وذلك في إطار الشراكة بين البلدين الصديقين في مجال الدفاع.

وأعرب سموه عن تقديره لهذا التواصل المجسد لعمق العلاقات القائمة بين البلدين الصديقين متمنيا سموه لفخامته دوام الصحة وتمام العافية وللعلاقات القائمة بين دولة الكويت وجمهورية فرنسا الصديقة كل التطور والنماء.

من جهة أخرى استقبل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر بيان أمس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم.

واستقبل سموه سمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد.

وبعث سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى فخامة الرئيس انيبال انطونيو كفاكو سيلفا رئيس جمهورية البرتغال الصديقة عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة العيد الوطني لبلاده متمنيا لفخامته موفور الصحة والعافية وللبلد الصديق دوام التقدم والازدهار.

وبعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ببرقيتي تهنئة مماثلتين.

هولاند: فرنسا ملتزمة بالوقوف إلى جانب الكويت وتأمين أمنها

ترحيب بسياسة سموه بالتحاور مع كافة بلدان المنطقة

ولي العهد يستقبل المحمد والمبارك

سمو ولي العهد مستقبلا المحمد

وسموه مستقبلا الجراح

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد بقصر بيان أمس سمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح.

بعث برقية تهنئة لرئيسة مجلس الجمهورية في البرتغال

الغانم يهنئ السفير علي الصباح بنيله أوسكار روما

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفير دولة الكويت لدى إيطاليا الشيخ علي الصباح. وهنأ الغانم خلال اللقاء السفير الشيخ علي الصباح بمناسبة نيله جائزة الاستحقاق الدولي «أوسكار روما» التي تمنحها العاصمة الإيطالية سنويا لإحدى الشخصيات الدولية نظير ما قدمه من جهد وعمل متواصل من أجل تعزيز العلاقات الإيطالية الكويتية في كافة المجالات. وأشاد الغانم بدور السفير الصباح وباقي السفراء الكويتيين في الخارج في العمل بشكل حثيث ومتواصل من أجل بناء وتعزيز شبكة العلاقات الدبلوماسية لدولة الكويت مع باقي دول العالم.

رئيس مجلس الأمة مستقبلا سفير الكويت في ايطاليا

رئيس مجلس الأمة يشيد بدور سفراء الكويت في تعزيز شبكة العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم

من جهة أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برقية تهنئة إلى رئيسة مجلس الجمهورية في جمهورية البرتغال أسوكاو سايفيز وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

قدم لسموه مساعده الجديد

المبارك يستقبل رئيس جهاز الأمن الوطني

سمو الشيخ جابر المبارك مستقبلا الشيخ ثامر العلي

استقبل سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بقصر بيان أمس رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ ثامر العلي حيث قدم لسموه الشيخ صباح شملان الجراح وذلك بمناسبة تعيينه مساعدا لرئيس جهاز الأمن الوطني.

الخالد يترأس الوفد الكويتي في الاجتماع الوزاري الخليجي بالرياض اليوم

الشيخ صباح الخالد

يترأس النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد وفد الكويت في الاجتماع الوزاري الخليجي بالرياض اليوم حيث يتوجه الشيخ صباح الخالد والوفد المرافق إلى الرياض للمشاركة في الدورة الـ135 لمجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويضم الوفد المشارك مدير إدارة مجلس التعاون لدول الخليج العربية السفير ناصر المزين وسفير دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية الشيخ ثامر الجابر ومدير إدارة مكتب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بالإنابة السفير صالح اللوغاني وعددا من مسؤولي وزارة الخارجية.

السلطتان ناقشتا الوضع الأمني بحضور 5 وزراء و30 نائبا في مكتب المجلس

الغانم : الوطن يجمعنا ولا مكان للطائفية

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا اجتماعا حكوميا نيابيا عقد في مكتب مجلس الأمة أمس بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد وعدد من النواب والوزراء

تصوير: سليمان أبو دشيش

اكد رئيس مجلس الامة مرزوق علي الغانم اهمية تماسك الجبهة الداخلية والحفاظ على لحمة النسيج الوطني الكويتي ورفع الجاهزية الامنية وتعزيز التكاتف المجتمعي تحت عنوان عريض هو الوطن.

و قال الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين امس عقب الاجتماع الحكومي النيابي الذي عقد في مكتب المجلس لمناقشة الوضع الامني في البلاد واستعدادات الحكومة لمواجهة اي طارئ امني في ظل الاوضاع السياسية والامنية المتلاحقة في المنطقة ، ان الاجتماع كان بحضور اكثر من 30 نائبا وخمسة وزراء يتقدمهم النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله ووزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور علي العمير ووزير العدل وزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع.

التطورات الإقليمية

واكد الرئيس الغانم ان وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد قدم عرضا تفصيليا لابرز التطورات الاقليمية خلال الفترة الماضية بدءا من ملف مجلس التعاون الى ملف الارهاب مرورا بالتطورات في سوريا والعراق واليمن وليبيا انتهاء بالملف النووي الايراني مضيفا أنه قدم كذلك مرئيات السياسة الخارجية الكويتية ازاء كل الملفات وتداعياتها.

واوضح ان وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد قدم بدوره عرضا تفصيليا حول جاهزية القطاعات الامنية المختلفة للتعامل مع اي طارئ او تهديد امني يهدد البلاد كما قدم رؤية الوزارة الامنية والتي تضمنت الخطوط العريضة للتحرك الامني خلال الأشهر الستة القادمة.

وبين انه وبعد العرض الحكومي قدم الاعضاء خلال الاجتماع ملاحظاتهم المختلفة ومداخلاتهم ازاء الموضوع مشيرا الى ان الاعضاء اعربوا عن شكرهم لرجال الامن لما يقومون به من دور وطني في حفظ امن البلاد.

رفع الجاهزية الأمنية

واشار الرئيس الغانم الى ان الاجتماع اكد ثلاث نقاط رئيسية هي اهمية رفع الجهوزية الامنية الى مستويات عالية وفق قاعدة انه ليس هناك دولة بمنأى عن تداعيات الوضع الامني الاقليمي.

تماسك الجبهة الداخلية

وتابع قائلا ان النقطة الثانية في الاجتماع تركزت حول اهمية تماسك الجبهة الداخلية والحفاظ على لحمة النسيج الوطني الكويتي وتعزيز التعاضد والتكاتف المجتمعي تحت عنوان عريض هو (الوطن) بعيدا عن كل العناوين الفرعية الاخرى الطائفية والفئوية والمناطقية.

وقال الغانم ان النقطة الثالثة تتعلق بتعزيز التعاون بين السلطتين خاصة ما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالامن الوطني من ناحية التشريعات والقوانين اللازمة.

واكد الغانم في رده على سؤال صحافي ان الهدف من الطلب النيابي لعقد هذا الاجتماع بالحكومة ان نكون شفافين وصريحين مع المواطنين ولبيان كافة التفاصيل والاجابة على الاسئلة التي تدور في خلد المواطنين.

واوضح ان لا احد في العالم يستطيع اعطاء تطمين كامل (اتجاه الوضع الامني) حيث ان الكويت بالتأكيد مستهدفة امنيا مشيرا الى ارتياح النوب وانطباعهم الجيد اتجاه الاجراءات الامنية المطلوبة التي تم اتخاذها والتي سيتم اتخاذ المزيد منها وفقا للشرح الذي قدمه وزير الداخلية.

لحمتنا سر قوتنا

وشدد الغانم على اهمية التفرقة بين ماهو تحت سيطرتنا وماهو خارج عن سيطرتنا مبينا ان مايحدث بالمنطقة والاقليم امور خارجة عن سيطرتنا انما جزء كبير من انعكاساتها داخل البلاد

التتمة ص05

الهرشاني وعبدالله والهاجري والزلزلة خلال الاجتماع النيابي الحكومي

أهمية رفع الجاهزية الأمنية وتعزيز التكاتف المجتمعي تحت عنوان عريض هو الوطن

مايحدث بالمنطقة أمور خارجة عن سيطرتنا وجزء كبير منها داخل البلاد تحت السيطرة

تعزيز اللحمة الوطنية والتماسك والتعاضد سر قوة مجتمعنا

ارتياح نيابي للتطمينات الحكومية بشأن الاستعدادات الامنية

والقبلية والفئوية

الغانم متحدثا في مؤتمر صحفي عقب انتهاء الاجتماع

الوزير محمد العبدالله متحدثا للصحافيين

تتمة المنشور ص04

تحت سيطرتنا من خلال تعزيز اللحمة الوطنية والتماسك والتعاضد وهو سر قوة المجتمع الكويتي على مر السنين.

وحول تقييمه للاجراءات الامنية اتجاه حماية المساجد ودور العبادة والجاهزية الامنية قال اننا استمعنا الى شرح تفصيلي من وزير الداخلية تجاه مايتعلق بالاجراءات الامنية في حماية دور العبادة والمساجد والحسينيات والمرافق والمنشآت الاخرى معربا عن تمنياته لرجال الداخلية التوفيق في مهامهم بحماية هذه المرافق.

وبسؤاله حول ما يتعلق بما يسمى بقروب الفنطاس واذا ماتم التطرق له خلال الاجتماع اوضح الغانم ان هذا الامر بعهدة النيابة العامة والقضاء وانا على ثقة ان الله سيحفظ الكويت والكويتيين من كل من يتآمر عليهم او من يريد بهم سوءا.

وبسؤاله حول ما اذا طلبت الحكومة اقرار تشريعات في اطار الاجراءات الامنية اوضح الغانم ان هناك تشريعات تم الانتهاء منها وهناك تشريعات اخرى على جدول اعمال المجلس حيث سننظر بكل مسؤولية تجاه هذه التشريعات وماهو لازم للمحافظة على امن البلاد والعباد لن نتردد ولن نجامل أحدا في اقراره.

شرح تفصيلي

من جانبه كشف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك ان الحكومة اطلعت نواب مجلس الامه على الاستعدات الامنية تحسبا لاي طارئ في البلاد من خلال اجتماع حضره 35 نائبا و5 وزراء.

وقال العبدالله في تصريح صحفي عقب انتهاء الاجتماع النيابي الحكومي ان الحكومة قدمت شرحا تفصيليا عن استعداداتها للتعامل مع اي طارئ خلال الاحداث الحالية مشيرا الى ان الاجتماع شهد تجانس الاراء بين الجانبين الحكومي والنيابي.

واضاف قائلا: ان الحكومة أطلعت النواب على مالديها من معلومات وبيانات كما استمعت الى الملاحظات التي قدمها النواب والاقتراحات التي تصب وتخدم الصالح العام وتحافظ على امن المواطنين والمقيمين.

وشكر العبدالله مجلس الامة على مثل هذه الاجتماعات التي اكد انها توحد صفوف الكويتيين

مصالحة وطنية

بدوره قال النائب ماجد موسى بعد خروجه من الاجتماع إن المجتمعين أمس طالبوا بالابتعاد عن التصريحات الاستفزازية التي تمس الوحدة الوطنية،

فيما اكد النائب خلف دميثير ان اجتماع الحكومة والنواب لاطلاعهم على الاستعدادات الامنية كان جيدا ومثمرا وممتازا واضاف ان الجانب الحكومي كان واضحا وشفافا مع النواب واستمعوا لجميع الاستفسارات النيابية واجابوا عليها مشيرا ان الجانب الحكومي كان برئاسة النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية. وذكر دميثير ان وزير الداخلية قدم للحضور شرحا وافيا عن مختلف الخطط الامنية والاستعدادات .

من جهته تمنى النائب جمال العمر ان تكلل وتعزز صخرة الوحدة الوطنية بالمصالحة الوطنية ودعم الجبهة الداخلية مؤكدا أن المجلس سيقدم الدعم التشريعي اللازم للحكومة في سبيل تعزيز الامن الداخلي.

وقال العمر ان الاجتماع جداً ايجابي وفيه شفافية والمكاشفة التي من خلالها توصلنا لكثير من المعلومات والاجراءات الحكومية المتخذة في سبيل تعزيز الوضع الامني في البلاد .

ولفت الى ان سياستنا الخارجية من الواضح انها تسير على السياسيات التي رسمها سمو الامير ووزير الخارجية يقوم بتنفيذها.

العبد الله : أطلعنا النواب على استعدادتنا الأمنية واستمعنا لملاحظاتهم

موسى: طالبنا بالابتعاد عن التصريحات الاستفزازية التي تمس الوحدة الوطنية

دميثير : الجانب الحكومي كان واضحا وشفافا والوزراء استمعوا لملاحظات النواب

العمر : المجلس سيقدم الدعم التشريعي اللازم للحكومة لتعزيز الأمن الداخلي

العوضي والعدواني والعتيبي وحماد خلال اجتماع السلطتين

المالية تناقش اليوم مشروع الخطة السنوية الثانية 2017/2016

لاري والجبري والكندري في اجتماع سابق للجنة المالية

وزير التخطيط يقدم تقارير متابعة دورية كل 3 أشهر تتضمن سير العمل في الخطة

تناقش اللجنة المالية اليوم مشروع القانون بإصدار الخطة السنوية الثانية 2017/2016 المحال من الحكومة على المجلس وينص المشروع بقانون على 8 مواد جاءت كالتالي:

مادة اولى: يعمل بالخطة السنوية المالية 2017/2016 المرافقة لهذا القانون.

مادة ثانية: في تطبيق احكام القانون، يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها.

الخطة السنوية: الخطة السنوية لعام 2017/2016.

الأهداف المحلية للخطة السنوية: الاهداف المراد تحقيقها خلال عام 2017/2016

السياسات المرحلية للخطة السنوية: وسائل تحقيق الاهداف التنموية الواردة في الخطة الانمائية متوسطة الاجل، والتي يلتزم بتنفيذها خلال الخطة السنوية.

الجهات التنفيذية: كل وزارة او ادارة او وحدة ادارية تكون ميزانيتها ضمن الميزانية العامة للدولة او ملحقة بها او مستقلة.

المشروعات الاستراتيجية لخطة التنمية السنوية: المشروعات الكبرى ذات البعد التنموي المهم، التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وخلق فرص وظيفية وتوسيع دور القطاع الخاص.

القطاع: مجموعة الوحدات التي تزاول نشاطا او انشطة تهدف الى انتاج سلع او خدمات او افكار متشابهة او متكاملة.

مشاريع خطة التنمية السنوية: المشروعات المراد تحقيقها بالجهات الحكومية والادارية المختلفة بالدولة بالاضافة الى مشروعات الجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وذلك خلال سنة الخطة.

المشروع: عمل تنفيذي يخص قطاعا معينا يدعم سياسات الخطة وتحقيق اهدافها.

المشروع الانشائي: المشروع الذي يتطلب تنفيذه اقامة مبان او تشييدات تتعلق بالبنية الاساسية.

المشروع التطويري: مشروع يستحدث نظما او خدمات، او يطور الأداء التنموي في المجالات المختلفة.

مادة ثالثة: يراعى اعداد الميزانية العامة للدولة في ضوء الاهداف والسياسات والبرامج الواردة بهذه الخطة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

مادة رابعة: تلتزم الجهات التنفيذية بالاهداف والسياسات والاستثمارات المعتمدة بهذه الخطة وفي الوقت المحدد لها.

مادة خامسة: تتولى الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية، بالتنسيق مع جهاز متابعة الأداء الحكومي، اعداد وتطوير نظام شامل لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية لدى الجهات الحكومية، وفق الوارد بهذا النظام وهذه التعاميم الصادرة لتطبيقه، والاسس والمعايير والضوابط الواردة بالخطة السنوية المرافقة في شأن متابعة تنفيذ المشروعات الواردة بها.

مادة سادسة: يتولى وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية متابعة القرارات التي تصدرها الجهات الحكومية لتنفيذ الخطة السنوية لمراقبة مدى مطابقتها لها، كما له ان يطلب اصدار القرارات اللازمة لتنفيذها بعد اخذ رأي الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية.

وتلتزم الجهات التنفيذية بوضع خطوات تفصيلية - وفق النموذج المعد من قبل الامانة العامة لكل مشروع من مشاريعها ايا كان نوعها والواردة بالخطة السنوية.

تقدم الجهات التنفيذية الى وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية تقارير متابعة دورية كل ثلاثة اشهر، وكذلك في نهاية سنة الخطة متضمنة سير العمل في تنفيذ الخطة، ومدى التقدم في تحقيق اهدافها وسياساتها واستثماراتها والمعوقات التي واجهتها، ومقترحات التغلب عليها، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها.

كما يقدم الوزير تقريري متابعة نصف سنوي وسنوي لما تم تنفيذه من اهداف وسياسات واستثمارات الخطة السنوية الى مجلس الوزراء لاعتمادهما تمهيدا لاحالاتهما الى مجلس الامة.

مادة ثامنة: على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من اول ابريل 2016 وينشر في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بإصدار الخطة السنوية للسنة المالية 2017/2016 ما يلي:

عملا باحكام المرسوم بالقانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والذي تطلبت المادة 1 منه اعداد خطط سنوية تفصيلية لكل منها اهدافها المرحلية وسياسات تحقيقها.

لذلك فقد اعد مشروع الخطة السنوية للسنة المالية 2017/2016 وبعرضه على المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية قام بدراسته ومن ثم عرضه عى مجلس الوزراء حيث تم اعتماده.

ولما كانت المادة 9 من المرسوم بالقانون رقم 60 لسنة 1986 المشار اليه تنص على ان: يعرض مشروع الخطة السنوية بعد إقراره من المجلس الاعلى للتخطيط مع مشروع الميزانية العامة للدولة على مجلس الوزراء لاعتماده، تمهيدا لاحالته الى مجلس الامة قبل ابتداء السنة المالية بشهرين على الاقل لإقراره ويصدر بقانون.

فقد اعد مشروع القانون المرافق والذي قضت المادة الاولى منه بالعمل بالخطة السنوية للسنة المالية 2017/2016 المرافقة لهذا القانون وبينت المادة الثانية معنى الكلمات والعبارات الواردة فيه.

كما قضت المادة الثالثة بمراعاة الاهداف والبرامج والسياسات الواردة بالخطة السنوية 2017/2016 عند اعداد الميزانية العامة للدولة، مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك.

والزمت المادة الرابعة الجهات التنفيذية بالتقيد بالاهداف والسياسات والاستثمارات المعتمدة بالخطة السنوية، وفي الوقت المحدد لها.

كما الزمت المادة الخامسة الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بأن تتولى، بالتنسيق مع جهاز متابعة الاداء الحكومي للدولة، اعداد وتطوير نظام متكامل لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية لدى الجهات الحكومية وفقا للوارد بهذا النظام وهذه التعاميم الصادرة في شأن تطبيقه.

وخولت المادة السادسة وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية، متابعة القرارات التي تصدرها الجهات الحكومية لتنفيذ الخطة السنوية لمراقبة مدى تطابقها لها، وله ان يطلب اصدار القرارات اللازمة لتنفيذها بعد اخذ رأي الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وان تلتزم الجهات التنفيذية بوضع خطوات تفصيلية وفق النموذج المعد من قبل الامانة العامة، لكل مشروع من مشاريعها - ايا كان نوعها - والواردة بالخطة السنوية.

كما الزمت المادة السابعة الجهات التنفيذية ان تقدم الى وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية تقرير متابعة كل ثلاثة اشهر، وكذلك عن سنة الخطة باكملها، متضمنا سير العمل في تنفيذ الخطة، ومدى التقدم في تحقيق اهدافها وسياساتها واستثماراتها والمعوقات التي صادفتها واقتراحات التغلب عليها، بما في ذلك القطاع الخاص الذي يرتبط باختصاصها، على ان يقدم الوزير تقريري متابعة نصف سنوي وسنوي لما تم تنفيذه من اهداف وسياسات واستثمارات الخطة السنوية الى مجلس الوزراء لاعتمادهما واحالتهما لمجلس الامة.

.. وتستكمل مناقشة العمالة المنزلية

تعقد اليوم 3 لجان برلمانية اجتماعات للنظر في بنود جدول أعمالها إذ تجتمع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اجتماعا لاستكمال مناقشة الاقتراح بقانون بشأن انشاء شركات مساهمة مقفلة لاستقدام العمالة المنزلية، ومناقشة مشروع القانون بشأن خطة التنمية السنوية 20160-2017و وما يستجد من أعمال.

كما تعقد لجنة حماية الاموال العامة اجتماعا للتحقيق في ظروف وملابسات صفقة الداو كيميكال نظرا لتعلق الموضوع بقضايا تخص المال العام، وذلك بحضور الشيخ نواف سعود الصباح الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية، ومناقشة ما يستجد من اعمال.

وتجتمع لجنة الميزانيات والحساب الختامي لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للغذاء والتغذية للسنة المالية 2016/2015، وسيعقد اجتماع المكتب الفني للجنة لمناقشة ومتابعة ما يطرح في جلسة المجلس المقبلة، وذلك بحضور ممثلين عن كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة والهيئة العامة للغذاء والتغذية ومناقشة ما يستجد من أعمال.

اقتراحات تتضمن تشكيل لجنة بمجلس الوزراء تسمى لجنة الترشيح لشغل المناصب القيادية

الموارد البشرية ناقشت التعيين في الوظائف القيادية

شرعت لجنة تنمية الموارد البشرية أمس في مناقشة الاقتراح بقانون بشأن التعيين في الوظائف القيادية وشروط شغلها الذي قدمه النائب جمال العمر وفيمايلي نص الاقتراح بقانون:

جانب من اجتماع لجنة الموارد البشرية أمس

التعيين في المناصب القيادية بمرسوم لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة

مادة 1: في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:
- الجهات الحكومية: الوزارات والادارات العامة والجهات ذات الميزانيات الملحقة.
- الوظائف القيادية: الوظائف المدنية في الجهات الحكومية بدءا بوظيفة وكيل وزارة مساعد فالوظائف التي تعلوها.
- اللجنة: لجنة الترشيح لشغل الوظائف القيادية.
- الجهة: الجهة الادارية التي يتبعها الموظف.
- الوزير المختص: الوزير الذي تقع الوظيفة التي يراد شغلها تحت مسؤوليته.

مادة 2: تشكل لجنة تلحق بمجلس الوزراء تسمى لجنة الترشيح لشغل الوظاذف القيادية وتختص بما يأتي:
- الترشيح لشغل الوظائف القيادية بعد الاعلان عنها وفقا لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.
- وضع برامج التأهيل للمرشحين للتعيين في الوظائف القيادية ويعتبر اجتياز هذه البرامج شرطا اساسيا للتعيين بها.
- وللجنة ان تستعين بالاجهزة المختصة في الدولة لاستكمال ما ترى لزومه من بيانات ومعلومات.

مادة 3: تشكل اللجنة برئاسة وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وعضوية كل من: مستشار يختاره المجلس الاعلى للقضاء، ثلاثة من ذوي الخبرة والكفاءة في المجالات الادارية وفي مجال ادارة الموارد البشرية يختارهم مجلس الخدمة المدنية.

ويصدر بتشكيل اللجنة مرسوم بناء على عرض وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء لمدة سنتين قابل للتجديد لمرة واحدة، وتكون للجنة امانة عامة يرأسها امين عام يصدر بتعيينه مرسوم بناء على ترشيح رئيس اللجنة ويكون مسؤولا عن اعمالها امام اللجنة وامام رئيسها، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام العمل باللجنة كما تحدد نظام العمل بالامانة العامة وهيكلها التنظيمي والوظيفي .

مادة 4: يكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور اغلبية اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس وتصدر قراراتها باغلبية مجموعة اعضائها.

مادة 5: تعد ادارة شؤون العاملين في كل جهة بيانا شهريا بالوظائف القيادية الشاغرة بها وتلك المتوقع شغورها خلال ستة اشهر، على أن يتضمن البيان مسميات هذه الوظائف ودرجاتها المالية وشروط شغلها ويقدم هذا البيان الى الوزير المختص للنظر في اتخاذ الاجراءات اللازمة للاعلان عن شغل هذه الوظائف.

مادة 6: تعلن كل جهة عن شغل الوظائف القيادية الشاغرة بها او المتوقع شغورها خلال ستة أشهر في صحيفتين يوميتين وعلى الموقع الالكتروني للجهة، ويتضمن الاعلان مسمى الوظيفة، ودرجتها المالية، ووصفا موجزا لها، وشروط شغلها طبقا لبطاقة الوصف، والمهارات والقدرات اللازمة لشغلها والمدة المحددة لتلقي الطلبات، والجهة التي تقدم اليها، ولا يتقدم لهذا الاعلان سوى العاملين بالجهة دون غيرهم.

مادة 7: يشترط فيمن يتقدم لهذا الاعلان:
- ان يكون مستوفيا لشروط شغل الوظيفة طبقا لبطاقة الوصف.
- ان يرفق بطلبه موقفه بالنسبة للمهارات والقدرات المطلوبة لشغل الوظيفة وانجازاته السابقة مدعما بالمستندات الدالة على ذلك.

مادة 8: تتولى اللجنة تقييم المتقدمين على اساس مجموعة المعايير والقدرات وذلك مع باقي اشتراطات شغل الوظيفة.

وتنقسم المعايير والقدرات الى اربع مجموعات:
- التاريخ الوظيفي: ويشمل السن عند التقدم لشغل الوظيفة، وتقارير الكفاءة والانجازات التي حققها المتقدم، وتحدد لهذه المجموعة 30 درجة.
- المهارات القيادية: وتشمل عناصر القدرة على القيادة واتخاذ القرارات في التوقيت المناسب والقدرة على التجديد والابتكار، وتحدد لهذه المجموعة 30 درجة.
- القدرات العلمية والعملية: وتشمل الحصول على مؤهلات أعلى والقدرة على اجادة لغات اجنبية والمعرفة بعلوم الحاسب الآلي وسابقة العمل بالمنظمات الدولية والاقليمية والاشتراك في المؤتمرات واعداد البحوث وتحدد لهذه المجموعة 30 درجة.
- السمات الشخصية: ما تكشف عنه المقابلة من التمتع بالمظهر اللائق والقدرة على التخاطب وتحدد لها 10 درجات.

وتراعي اللجنة عند تقدير هذه المعايير والقدرات نوع الوظيفة المعلن عنها وبطاقة وصفها والجهة المدرجة بها.

مادة 9: ترشح اللجنة لشغل الوظيفة القيادية الشاغرة ثلاثة من المتقدمين لشغلها بعد التحقق من استيفاء كل منهم جميع الشروط المطلوبة، ومع ترتيبهم بحسب افضلية كل منهم وفقا لمعايير المفاضلة التي ينص عليها هذا القانون ولائحته التنفيذية، ويتعين على الوزير المختص ان يختار واحدا منهم لشغل الوظيفة الشاغرة.

مادة 10: يكون التعيين في الوظائف القيادية بمرسوم ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة في ذات الوظيفة القيادية.

ويجوز التجديد لمدة ثانية في الحالات الاستثنائية وبناء على تقرير مسبب من الوزير المختص ولا يحول عدم التجديد دون حق القيادي في التقدم وفقا لاحكام هذا القانون لشغل وظيفة قيادية اخرى من ذات مستوى الوظيفة التي كان يشغلها او من مستوى اعلى على الا تزيد مدة شغله للوظائف القيادية ايا كان موقعها ومستواها على خمس عشرة سنة متتالية او متقطعة.

مادة 11: اذا انتهت مدة من شغل وظيفة قيادية وفقا لاحكام المادة السابقة شغل وظيفة اخرى غير قيادية لا تقل درجتها عن درجة وظيفته وبمرتبه الذي كان يتقاضاه مضافا اليه البدلات المقررة للوظيفة المنقول اليها.

ويكون النقل داخل الجهة بقرار من الوزير المختص والى خارجها بقرار من مجلس الوزراء، ويحق للقيادي خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة شغله الوظيفة القيادية طلب انهاء خدمته وتسوى حقوقه على اساس مدة اشتراكه في التأمين الاساسي والتكميلي مضافا اليها مدة عشر سنوات او المدة الباقية لبلوغ السن المقررة قانونا لترك الخدمة ايهما اقل.

ويجب ان تتخذ الاجراءات اللازمة لتجديد مدة شغل الوظيفة القيادية طبقا للأحكام السابقة قبل انتهاء المدة المحددة لشغل اغلوظيفة بستين يوما على الاقل.

مادة 12: لا يجوز رفض التجديد للقيادي او فصله بقرار تأديبي او احالته للتقاعد او نقله او ندبه لوظيفة اخرى او قبول استقالته، الا بناء على تقرير مسبب يعده الوزير المختص ويعتمده مجلس الوزراء.

مادة 13: لا تخضع لاحكام هذا القانون:
- الوظائف العسكرية في الجيش والشرطة والحرس الوطني والادارة العامة للاطفاء.
- وظائف الديوان الاميري وديوان ولي العهد.
- الوظائف الفنية بديوان المحاسبة.
- وظائف اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا.
- وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي.
- وظائف القضاء والنيابة العامة والادارة العامة للتحقيقات.
- وظائف الامانة العامة لمجلس الامة.
- وظائف الامانة العامة لمجلس الوزراء.
- الوظائف بالجهات ذات الميزانيات المستقلة.

مادة 14: يتم تقويم نتائج اعمال شاغلي الوظائف القيادية الخاضعة لاحكام هذا القانون الموجودين في الخدمة في تاريخ العمل به عن الفترة السابقة طبقا للقواعد والاجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية وذلك خلال سنة من تاريخ العمل به ويستمر هؤلاء العاملون خلال هذه السنة في شغل الوظائف القيادية حتى يتم تجديد مدة خدمتهم في هذه الوظائف او تحديد اوضاعهم طبقا لاحكام هذا القانون.

مادة 15: كل اجراء للتعيين في وظيفة قيادية شاغرة يخضع لاحكام هذا القانون يتم بالمخالفة لاحكامه يكون باطلا، وذلك دون اخلال بالمسؤولية التأديبية والمدنية عند الاقتضاء.

مادة 16: تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به، متضمنة قواعد واجراءات الاعلان والتقدم للترشيح واجراءات المفاضلة والاختيار والترشيح ونظم الاعداد والتأهيل والتقويم للمتقدمين لشغل الوظائف القيادية.

مادة 17: يلغى كل حكم يعارض احكام هذا القانون.

مادة 18: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون بشأن التعيين في الوظائف القيادية: نظرا لأهمية الوظائف القيادية وما تقوم به من دور في تطوير الاداء في القطاع العام، أعد هذا الاقتراح بقانون الذي نص في مادته الثانية على ان تشكل لجنة تلحق بمجلس الوزراء تسمى لجنة الترشيح لشغل الوظائف القيادية، ويعلن عن هذه الوظائف وفقا لاحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية، وحدد الاقتراح بقانون اختصاصات هذه اللجنة ومن بينها اعداد برامج تأهيلية للمرشحين للتعيين في الوظائف القيادية على ان يكون اجتياز هذه البرامج شرطا اساسيا لشغل تلك الوظائف القيادية، ونص في مادته الرابعة على انه لا يجوز انعقاد اللجنة الا بحضور اغلبية اعضائها وعلى ان يكون من بينهم الرئيس، وتتخذ قراراتها بأغلبية اعضائها، كما حدد الاقتراح معايير المفاضلة بين المتقدمين لشغل الوظائف القيادية ومدة شغل هذه الوظائف وحدود تجديد شغلها.

التباطؤ في اتخاذ القرار يزيد من الخسائر غير المبررة التي تتكبدها الشركة يوميا

الميزانيات: مليارا دولار خسائر أحد المشاريع النفطية دون وجود قرار حازم

صرح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة قد اجتمعت لمناقشة ميزانيات كل من شركة بترول الكويت العالمية والشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود ، وشركة خدمات القطاع النفطي للسنة المالية 2016/2015.

وقال ان اللجنة تابعت توصيتها السابقة بشأن اتخاذ قرار مناسب لوقف الخسائر المستمرة لأحد المشاريع النفطية التابعة لإحدى شركات مؤسسة البترول الكويتية ، إذ بلغت خسائره في السنة المالية السابقة 183 مليون دولار ، وأوضح ديوان المحاسبة أنه إلى الآن لم يتم بيع ذلك المشروع رغم أن هناك قرارا صادرا من مجلس إدارة مؤسسة البترول في مايو 2014 بإيجاد مشتر خلال ستة أشهر من تاريخ صدورِ القرار.

وأوضحت اللجنة أن التباطؤ في اتخاذ القرار يزيد من الخسائر غير المبررة التي تتكبدها الشركة يوميا ، خاصة أن الخسائر المرحلة للمشروع قد وصلت نحو ملياري دولار دون وجود قرار حازم وحاسم لوقف هذا الاستنزاف ، وأكدت اللجنة أن قرار البيع يعود لسنة 2006 ولكن تم إيقافه بقرار من وزير النفط آنذاك ، على الرغم من أن عمليات التحديث لم تعد مجدية.

عبدالصمد متوسطا الطريجي والعتيبي

شركة بترول الكويت العالمية

قدر صافي أرباح الشركة للسنة الجديدة بعد خصم المصروفات بـ 63,500,000 دولار (ثلاثة وستون مليونا وخمسمائة ألف دولار أمريكي) ، وأفاد ديوان المحاسبة أن الشركة قد سوت أكثر من 55 % من ملاحظاتها فيما ظلت البقية دون تسوية بسبب ارتباط هذه الملاحظات بأطراف خارجية.

وأوضحت اللجنة أن النشاط التسويقي للشركة يشهد تطورا ملحوظا خاصة بعدما قامت الشركة بافتتاح أكبر محطة لتزويد الوقود في أحد الطرق السريعة بأوروبا بالإضافة إلى الانتهاء من عملية تشغيل مصنع خلط الزيوت في بلجيكا ما ساهم في ارتفاع إيرادات التسويق إلى 203 ملايين دولار وبزيادة قدرها 25 % عن السنة المالية السابقة.

وأوصت اللجنة بأن تكون هناك خطة واضحة وحازمة للتخلص من خسائر النشاط التصنيعي للشركة والذي يتسبب في خفض أرباحها ، خاصة أن عمليات تحديث الأنشطة الصناعية لم تعد ذات جدوى اقتصادية.

كما أوصت اللجنة بضرورة حسم ملف تنفيذ المشروع المشترك لإنشاء مجمع التكرير والبتروكيماويات بالصين ، إذ لا يزال المشروع ومنذ سنوات في مرحلة التفاوض ، وذلك لوجود اختلافات مع الجانب الصيني حول تسعيرة المنتجات البترولية ، ومن المفترض أن يكون هناك مدة زمنية محددة للتفاوض وعلى أسس اقتصادية ، لا أن يبقى المشروع معلقا ولسنوات بهذه الصورة.

كما ستوصي اللجنة بزيادة أعداد الموظفين الكويتيين في مكاتب الشركة الخارجية لإحلالهم محل الموظفين الأجانب وخاصة في وظائف الإدارات العليا والوسطى.

الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود

ورغم إفادة ديوان المحاسبة بأن الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود قد تلافت غالبية ملاحظاتها فيما ظلت ملاحظة واحدة فقط دون تسوية ، فإن اللجنة ترى أن هذه الملاحظة التي لم تسوَ هي الملاحظة الجوهرية الوحيدة والتي لابد من تلافيها وذلك لأنها مرتبطة بديون تجارية مع أطراف أخرى وقد وصلت نحو 47 مليون دينار دون تحصيل منذ سنوات عدة.

وتبين للجنة كذلك أنه بالإضافة إلى عدم تسوية هذه الملاحظة فإن لدى الشركة ضعفا في متابعتها لتسجيل ديونها مع تلك الأطراف ، خاصة مع الخطوط الجوية الكويتية ، حيث أفادت الشركة أن إجمالي ديون الخطوط تبلغ 22 مليون دينار في حين أن بيانات الحساب الختامي تفيد أن إجمالي تلك الديون وصلت إلى 46 مليون دينار !

خدمات القطاع النفطي

وحسب إفادة ديوان المحاسبة ، فقد تبين للجنة أن شركة خدمات القطاع النفطي غير جادة في تسوية ملاحظاتها ، بالإضافة إلى ضعف تعاونها مع والجهات الرقابية في تزويدها بالبيانات المطلوبة.

وعلى الرغم من أن الشركة في طور التصفية وأنه تم نقل غالبية موظفيها إلى الشركات النفطية الأخرى التابعة لمؤسسة البترول ، فقد تبين للجنة بوجود مبالغ مالية لديها تفوق 40 مليون دينار إما على شكل سيولة أو كاستثمارات في ودائع بنكية طويلة الأجل ، وتساءلت اللجنة عن مدى الحاجة الفعلية لبقاء هذه المبالغ الضخمة لديها رغم أن دورها منحصر فقط في متابعة القضايا التي رُفعت عليها من موظفيها ، وقد بلغت إلى الآن 740 قضية منظورة أمام القضاء !

بالإضافة إلى ذلك فإنه وقبل قرار تصفية الشركة بأسبوع ، تم توقيع عقد تدريب يخص قياديي مؤسسة البترول وشركاتها التابعة بقيمة 10 ملايين دينار ولمدة 5 سنوات ، وهناك عدة ملاحظات أخرى لديوان المحاسبة على هذا العقد أيضا.

وأوضحت اللجنة أن مثل هذه المآخذ يُبقي على الكيان القانوني للشركة المصفاة إلى مدة أطول فوق المخطط لهُ ، في حين أن الأصل فيها كان الاتجاه إلى تصفيتها !

كما أفاد ديوان المحاسبة أن لجنة التحقيق التي شكلتها المؤسسة للتحقق من ملاحظة الديوان حول (صرف الشركة لمبالغ تصل إلى 7 ملايين دينار لمعظم موظفي الشركة كساعات عمل إضافية دون وجود آليات رقابية تنظم العملية) لم تكن كافية ولم تتسم بالجدية الكافية ولا يوجد تحديد للمسؤولية!

هل تم تخصيص بيت حكومي مسحوب لقريب أحد المستشارين بالمؤسسة؟

الهدية يسأل عن تجاوزات في السكنية

وجه النائب محمد الهدية عددا من الأسئلة الى وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر أبل جاء فيها: هل تم تخصيص بيت حكومي مسحوب لاحد اقرباء احد المستشارين بالمؤسسة؟ وهل تم التخصيص وفقا للوائح والقوانين الخاصة بتوزيع الوحدات السكنية للمواطنين؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بقرار التخصيص وكذلك بالاحقية لمن تم تخصيص البيت له، وهل تنطبق عليه شروط التخصيص؟

ونمى الى علمي انه تم اختلاس مبلغ من اموال بدل الايجار تم اكتشافه عن طريق الصدفة وقعت في ادارة بدل الايجار اسفرت عن اختلاس مبلغ من قبل احد المواطنين وعليه قامت المؤسسة بتشكيل لجنة تحقيق في هذا الموضوع.

يرجى تزويدي بقيمة المبلغ الذي تم اختلاسه وعدد اعضاء اللجنة واسمائهم ووظائفهم وكم كانت مدة عمل اللجنة؟ كم كانت المكافآت لكل عضو في اللجنة؟ وما النتيجة التي توصلت اليها اللجنة؟ هل تم توجيه اتهام او ادانة لاي شخص؟ مع تزويدي بجميع محاضر لجنة التحقيق.

وهل تم سقوط كفالات لشركات مازالت اعمالها قائمة ولم تنته من المشروع مما يعد اهمالا جسيما وتقصيرا في حقوق المؤسسة؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي باسماء الشركات وبقيمة الكفالات كل على حدة، وهل تمت محاسبة المسؤول عن هذه المخالفة؟

وهل تم الافراج عن غرامات تأخير مقابل كفالة انجاز لأي مشروع للمؤسسة من 2014/1/1 حتى تاريخه والذي يعد مخالفة صريحة لنصوص القانون؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بعدد غرامات التأخير وقيمتها لكل شركة على حدة.

وهل صدرت احكام قضائية نهائية لصالح المؤسسة ضد شركات ولم تنفذ حتى تاريخه؟ اذا كانت الاجابة بنعم، فيرجى تزويدي بصورة من هذه الاحكام والاسباب التي ادت إلى عدم تنفيذ هذه الاحكام مما يعد تخاذلا وتهاونا في حقوق الدولة والمال العام.

محمد الهدية

أشاد بجدية الوزير أبل نحو حل القضية الإسكانية

الحويلة: مشروع المطلاع يوفر 30 ألف وحدة سكنية

أكد النائب د. محمد الحويلة أن القضية الإسكانية ستظل القضية الأولى حتى يتم تسليم جميع المواطنين الوحدات السكنية المطلوبة، مشيرا إلى أنه تم توزيع 12030 وحدة سكنية حتى 31 مارس الماضي وفي شهر أبريل وصل العدد إلى 12357 وحدة سكنية مشيدا بجدية وزير الإسكان وقيادات الرعاية السكنية على هذا الصعيد نحو حل القضية الاسكانية والالتزام بتوزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا للمواطنين، كذلك الجهود المبذولة لإزالة العوائق في مشروع جنوب منطقة سعد العبدالله التي تتسع لحوالي 40 ألف وحدة سكنية، بالإضافة الى التوزيعات في جنوب مدينة صباح الاحمد ومدينة الخيران.

وأشاد الحويلة بتكليف مجلس الوزراء لجنة الخدمات العامة بالتنسيق مع وزير الإسكان لتسهيل وتسريع الإجراءات اللازمة لتنفيذ مشروع مدينة المطلاع السكنية، والذي يعد أحد أهم المشاريع المدرجة في خطة التنمية ونعول عليه كثيرا في المساهمة بحل مشكلة تراكم الطلبات الإسكانية، حيث من المتوقع أن يوفر 30 ألف وحدة سكنية، كما أن المشروع يتضمن مدينة متكاملة الخدمات والمرافق العامة ويمثل نقلة حضارية.

وفي سياق متصل جدد الحويلة مطالبته بضم غرب هدية إلى الخريطة الإسكانية مطالبا وزارة النفط وشركة نفط الكويت بالتنازل عن أرض غرب هدية وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمها ضمن خريطة مؤسسة الرعاية السكنية، علما أن هذا المشروع يتسع لما يقارب 4 آلاف وحدة سكنية بمساحة 400 متر، وهذا الكم من الوحدات كفيل بحل مشاكل ورفع المعاناة عن الكثير من الأسر الكويتية، حيث ان العوائق الموجودة بسيطة ويمكن التعامل معها، كما ان معظم مساحات المشروع صالحة للبناء وذلك مع وجود التكنولوجيا الحديثة التي بإمكانها نقل الانابيب والعوائق الى مسارات بعيدة عن المواقع السكنية.

د. محمد الحويلة

واكد الحويلة ان مشروع غرب هدية يتمتع بموقع جغرافي مميز، وبناء هذا المشروع سيكون أسهل من بناء بعض المناطق السكنية الأخرى وذلك لوجود البنية التحتية والطرق سريعة بالقرب من المشروع وبالتالي من السهل ربطها بشبكات الصرف والماء والكهرباء والطرق، وستوفر الكثير من المال والوقت وتخدم عددا كبيرا وتحقق رغبات الكثير من المتقدمين للرعاية السكنية وأيضا يعتبر هذا المشروع من ضمن أهداف ومرتكزات معالجة القضية الاسكانية التي تعتبر من أولويات المواطنين والسلطتين التشريعية والتنفيذية.

كما أشاد الحويلة بموافقة مجلس الوزراء على توصية لجنة الشؤون القانونية بشأن مشروع قانون بتعديل بعض أحكم المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990، بشأن قانون تنظيم القضاء، ورفعه لسمو الأمير، تمهيدا لإحالته لمجلس الأمة، مؤكدا ان استقلالية القضاء من القوانين التي لها أولوية نيابية وسياسية وهي من القوانين التي تحظى باتفاق الجميع على مستوى السلطات الثلاث والقوى السياسية، وسيكون خطوة إضافية لإصلاح وتطوير المرفق القضائي بعد إقرار التعديلات على قانون المحكمة الدستورية بما يتيح للفرد حق اللجوء المباشر لـ «الدستورية».

البراك يقترح ضم أصحاب بيوت الدخل المحدود إلى قانون من باع بيته

تقدم النائب محمد البراك باقتراح بقانون حول الرعاية السكنية بشأن ضم أصحاب بيوت الدخل المحدود (البيوت الحكومية) في قانون من باع بيته جاء فيه: أتقدم بالاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة الى القانون رقم 2 لسنة 2015 بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكرراً ب) إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بشأن ضم أصحاب بيوت الدخل المحدود (البيوت الحكومية) في قانون من باع بيته تطبيقا لمبدأ العدل والمساواة ورفع الظلم عن أصحاب الدخل المحدود.

مادة أولى: تضاف إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه مادة جديدة برقم (29 مكرراً) (أ) نصها الآتي:

يشمل المواطن الذي باع بيته الحكومي وقام بسداد المديونية للمؤسسة العامة للرعاية السكنية كاملا.

مادة ثانية: تطبيق أحكام المادة الأولى على كل مواطن باع بيته وسدد للمؤسسة العامة للرعاية السكنية كامل القرض الاسكاني حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون: لما كان قانون رقم 2 لسنة 2015 وقد اجاز من باع بيته اعطى حق الرعاية الى صاحب الارض والقرض حرم صاحب البيت الحكومي من الرعاية ، فافتقد فى هذا العدالة والمساواة بين المواطنين مخالفا الدستور الكويتي الذى عمل على توفير السكن الملائم للاسرة الكويتية.

وعلى هدي من هذه الأحكام فقد صدرت القوانين المتعاقبة لتوفير الرعاية السكنية للأسرة الكويتية في مختلف الظروف.

وبالنظر إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار اليه فقد اقتصر على توفير هذه الرعاية لمستحقها ولمرة واحدة مبينا الفارق بين الملكية الخاصة والملكية التي توفرها الدولة لغاية ، ومن ثم لم يعط القانون من يقوم بالتصرف في الوحدة السكنية جاء تحت ضغط من التغيير الاجتماعي في وضع الأسرة وأحجتها الملحة إلى مزيد من المساحة أو التغيير في نمط البديل السكني إلى ما يحقق حاجتها.

لذا فقد جاء القانون لمعالجة أوضاع هذه الفئة دون غيرها ، حيث تمت اضافة مادة جديدة برقم (29 مكرا ب) إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه ، بما يرخص للمؤسسة العامة للرعاية السكنية توفير السكن الملائم لمن قام ببيع بيته وسدد كامل قيمة القرض الممنوح له من بنك الائتمان الكويتي ولمرة واحدة بتخصيص مسكن ملائم له وأسرته وفق صحيح حاجته وذلك بصفته انتفاعا أو بصفة إيجار ، مع إسناد وضع ضوابط وشروط ومواعيد الاستحقاق وترتيب أولوية المخاطبين بأحكام القانون وفق قرار يصدر من الوزير المختص ، وأكد النص أن هذا التخصيص لا يؤثر بصورة أو بأخرى على اولوية أو استحقاقات المخاطبين بأحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه على اي صورة من الصور ، وتسري أحكام هذا القانون على المخاطبين بأحكامه لمن قام ببيع سكنه بعد تاريخ العمل بالمرسوم رقم (20) لسنة 1992 وحتى تاريخ نشر هذا القانون.

محمد البراك

عبدالله يسأل عن عدد الموظفين المبتعثين للدراسة في الخارج

وجه النائب خليل عبدالله سؤالا الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله جاء فيه: نظرا للحاجة إلى الوقوف على إحصائية كاملة عن عدد المبتعثين للدراسة بالخارج من الموظفين في جميع القطاعات الحكومية بالدولة عن طريق ديوان الخدمة المدنية والمبتعثين من جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، لذا يرجى تزويدي بكشف يوضح عدد الطلبة في جميع التخصصات الدراسية للدارسين لشهادات الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه ومن في حكمهم للسنة الدراسية وذلك حتى نهاية العام الدارسي 2014 – 2015، وكم عدد المبتعثين في كل دولة وفي كل ولاية أو محافظة في كل جامعة أو معهد؟ وما مجال التخصصات العلمية للطلبة؟

وهل يتم اختيار الطلبة الدارسين في التخصصات العلمية بموجب خطة تنموية حسب احتياجات البلد للتخصصات في المجالات العلمية المختلفة؟ إذا كان الجواب بنعم فما الخطط المتبعة لتحقيق هذه الغاية؟ مع تزويدي بالدراسة الخاصة للخطط البعثات الدارسية في التخصصات المطلوبة بالدولة.

د خليل عبدالله

الجيران يطالب بتأجيل قرار نقل الأئمة إلى ما بعد رمضان

دعا النائب د.عبد الرحمن الجيران وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى إيقاف قرار نقل الأئمة من المساجد إلى ما بعد رمضان، وذلك لظروف الشهر الكريم والحاجة الماسة لتوافر الأئمة لأداء صلاتي التراويح والقيام، حيث يكثر المصلون ويتطلب الأمر مضاعفة الجهود والحرص على أداء الصلوات في وقتها وعدم التأخير وذلك لضمان استمرار الجداول المقررة لختم القرآن الكريم في مساجد الكويت.

ولفت النائب الجيران إلى أن الأئمة الكويتيين هم متطوعون في هذا العمل إضافة إلى أن جميع الأئمة الحاملين للدرجات العالمية الدكتوراه مرتبطون بلجان علمية وبحثية وفنية، الأمر الذي يتعذر معه وجودهم الدائم لخمس فرائض في اليوم والليلة.

واستطرد قائلا : عليه وتقديرا لجهودهم ومساعداتهم للقيام بمهامهم ادعو وزير الأوقاف إلى وقف العمل بالقرار لتتم دراسته دراسة متأنية وتقديم البدائل الناجحة، حيث إنه وحسب ما وردنا من مطالبات من أهالي في جميع محافظات الكويت رغبتهم الشديدة في استمرار وجود إمام إلى جانب الإمام الكويتي، وذلك لارتباطهم بالدروس اليومية والأسبوعية والشهرية إلى جانب الأسئلة والأجوبة التي يلقونها على مسامع المصلين، واختتم الجيران تصريحه بالقول: ادعو الوزير وهو المعهود عنه الايجابية وسرعة التفاعل من اجل تحقيق أهداف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وبما يخدم أهالي الكويت بصفة عامة ورواد المساجد بصفة خاصة.

د عبد الرحمن الجيران

قدمها 19 نائبا وتصب في زيادة بدل الإيجار للمواطنين ومواجهة ارتفاع أسعارها لحين الحصول على الرعاية السكنية

14 اقتراحا بقانون في المجلس الحالي

واحدة من القضايا التي يعاني منها المواطنون وهي ارتفاع الإيجارات، فهي ظاهرة انتشرت في السنوات الأخيرة واستنفدت مداخيل المواطنين الذين ينتظرون تسلم الرعاية السكنية، ولمعالجة هذه القضية استطلعت الدستور آراء النواب لمعرفة الحلول التي قد تعجل بحلها والاقتراحات التي تقدموا بها في هذا الشأن وإلى التفاصيل:

قدم 19 نائبا 14 اقتراحا بقانون في شأن تعديل بعض أحكام قانون الايجارات وجميعها تهدف إلى تقليل القيمة الإيجارية التي يدفعها المستهلك نظير شقة أو عقار أو منزل والنواب مقدمو الاقتراحات هم صالح عاشور، خليل الصالح، د. علي العمير (قبل توزيره)، د. عبدالرحمن الجيران، محمد الجبري، وحمود الحمدان، ود. منصور الظفيري، وفيصل الدويسان، ود. أحمد مطيع، وعسكر العنزي، ود. محمد الحويلة ومحمد طنا وفيصل الكندري ود. يوسف الزلزلة ود. خليل عبدالله ومحمد البراك وعبدالله التميمي ود. عبدالحميد دشتي ويعقوب الصانع (قبل توزيره) وفيما يلي الاقتراحات بقوانين:

صالح عاشور

د. يوسف الزلزلة

خليل الصالح

د. عبدالرحمن الجيران

محمد الجبري

تضاف الى المادة 19 من القانون 47 لسنة 1993 المشار اليه فقرة جديدة بالنص الآتي:

واستثناء من حكم الفقرة الاولى يعاد صرف بدل الايجار للمستحق بذات قيمته في حالة بيعه العقار الممول له للمرة الاولى، وذلك لمدة سنتين من تاريخ اتمام البيع على ان تحدد شروط وضوابط واحكام هذا الاستحقاق في هذه الحالة بقرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس ادارة المؤسسة.

يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه النص التالي: يستحق رب الاسرة اعتبارا من اول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية ايجارا شهريا مقداره 250 دينارا كويتيا تدفعه له المؤسسة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية.

تؤسس الحكومة شركة مساهمة او اكثر، مقرها الكويت، يكون غرضها انشاء بيوت سكنية على الا تقل مساحة الارض التي يقام عليها البيت عن اربعمئة متر مربع ما لم تقتض الضرورة الفنية تعديل هذه المساحة بالزيادة او بالنقص، وتكون مساهمة الحكومة في الشركة ارضا مملوكة للدولة ومخصصة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية من قبل بلدية الكويت وخالية من العوائق.

وتقوم الشركة بتنفيذ جميع الخدمات الفرعية للقسائم السكنية كالمجاري والطرق الفرعية والخطوط الفرعية للكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها من الخدمات اما الطرق الرئيسة فتقوم بها الحكومة وفقا للانظمة المعمول بها.

ويجب تأسيس اول شركة بالتطبيق لاحكام هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به.

ويجوز تكليف الشركة بأن تقوم بأي اعمال اخرى تتعلق بالخدمات اللازمة للوحدات السكنية التي يتم انشاؤها، وذلك وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها.

وتخصص اسهم الشركة على النحو التالي:

24 % من الاسهم للجهة المكلفة بتأسيس الشركة مقابل الارض التي خصصتها الحكومة للشركة. ويتم تقدير قيمة هذه الارض بواسطة مكتبين معتمدين للتثمين العقاري على الاقل ترشحهما الجهة المكلفة بتأسيس الشركة ويوافق عليها مجلس الوزراء.

- 35 - 40 % من الاسهم تطرح للبيع بمزايدة علنية بين شركات الاستثمار المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية وسائر الشركات التي يكون من بين اغراضها الاستثمار العقاري، وترسو المزايدة على من يقدم اعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافا اليها مصاريف تأسيس الشركة.

ويحدد رأسمال الشركة باستكمال النسب النقدية على اساس القيمة النقدية لثمن الارض المخصصة للشركة.

يستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة 11 من المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 المشار اليه النص الآتي:

وفي جميع الاحوال لا يجوز ان يتجاوز الفرق بين الاجرة السارية بين الطرفين واجرة المثل (10 %) من الاجرة السارية، ويجوز اتفاق الطرفين على نسبة اكبر.

تقيم القيمة الايجارية للوحدات السكنية على اساس المتر المربع الواحد، وفقا للتصنيف التالي:

- دينارات اثنان للمتر الواحد في الوحدات السكنية الواقعة في محافظة العاصمة عدا المناطق الواقعة غربها مما يلي منطقة الشويخ.

- دينار واحد وخمسمئة فلس للمتر المربع في الوحدات السكنية الواقعة في محافظة حولي.

- دينار واحد ومئتان وخمسون فلسا للمتر المربع الواحد في الوحدات السكنية الواقعة غرب العاصمة مما يلي منطقة الشويخ ومحافظتي الفروانية ومبارك الكبير.

يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة 19 من القانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه بالنص الآتي:

يستحق رب الاسرة اعتبارا من اول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية بدل ايجار شهري مقداره (350) د. ك، تدفعه له المؤسسة شهريا حتى تاريخ حصوله على الرعاية السكنية.

تضاف مادة جديدة برقم 26 مكررا د الى المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 في شأن ايجار العقارات نصها كالآتي:

مادة 36 مكررا د: يتم ايجار البيوت والادوار والشقق السكنية وفقا للمساحة بواقع 3 - 5 دنانير كويتية للمتر المربع الواحد، ويستثنى من سعر الايجار الخدمات والمنافع التابعة للسكن.

يستبدل بنص الفقرة الاولى من المادة 1 والفقرة الثالثة من المادة 4 والمادة 11 والفقرة الرابعة من المادة 26 من المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978 المشار اليه بالنصوص التالية:

تسري احكام هذا القانون على العقارات باستثناء السكن الخاص الا اذا كان مؤجرا لاقارب من الدرجة الاولى وتسري على الاراضي الفضاء المؤجرة للسكن او لغير ذلك من الاغراض وتستثنى من ذلك الاراضي الزراعية.

واذا لم يتفق المتعاقدان على الاجرة او على كيفية تقديرها او اذا تعذر اثبات مقدار الاجرة وجب اعتبار الاجرة المحددة المنصوص عليها في المادة 4 مكررا من هذا القانون هي الاجرة المستحقة للعين.

الاجرة المتفق عليها في عقد الايجار تكون ملزمة للمتعاقدين فلا يجوز تعديلها، الا باتفاقهما او للاسباب التي يقررها القانون.

ومع ذلك يحق لكل من المؤجر والمستأجر اللجوء الى اللجنة المشار اليها في المادة 4 مكررا وذلك لتحديد القيمة الايجارية المستحقة مرة كل خمس سنوات على الاقل ما لم يكن الايجار معقودا لمدة اطول فتسري الاجرة المتفق عليها الى نهاية مدة العقد.

وتسري احكام هذه المادة على العقود القائمة وقت العمل بهذا القانون.

تضاف مادة جديدة برقم 19 مكررا للقانون رقم 47 لسنة 1993 المشار اليه نصها الآتي:

مادة 19 مكررا:

واستثناء من احكام الفقرة الاولى من المادة السابقة يعاد صرف بدل

التتمة ص11

أول اقتراح برغبة في شأن الإيجارات

أول اقتراح برغبة في شأن قضايا الإيجار وأسعارها قدمه النائب السابق علي غانم الدبوس في مايو 1963 في الفصل التشريعي الأول ونص على تكوين لجنة من أربعة أشخاص تنظر في قضايا الإيجار والاستئجار، وتكون لها جميع الصلاحيات للبت في جميع قضايا الإيجار وتكون قراراتها نهائية.

أسباب ارتفاع الايجارات في الكويت

هناك عدد من الاسباب وراء الارتفاعات المتتالية لاسعار ايجارات العقارات السكنية من بينها:

- زيادة الطلب: على الوحدات السكنية في مقابل قلة المطروح منها يعد اهم الاسباب وراء هذا الارتفاع الكبير في ايجارات الشقق والبيوت السكنية بالكويت

- المضاربة : تعد المضاربة في العقارات احد الاسباب التي تقف وراء ارتفاع الايجارات.

- السيولة الكبيرة : عملت السيولة الكبيرة التي دخلت الى السوق العقاري خلال السنوات الاخيرة الى القفز بأسعار الاراضي والعقارات الى مستويات قياسية.

- انهيارات البورصة : تحول سوق الكويت للاوراق المالية الى محرقة حقيقية للاستثمارات التي تدخل اليها وهو الامر الذي ظهر بقوة قبيل نهاية عام 2008 والذي كان بداية الانهيارات المتتالية في اسعار الاسهم وغيرها.

- انخفاض عائدات الودائع: بعد انخفاض نسبة الفائدة على الودائع رأى عدد كبير جدا من المودعين ان بقاء اموالهم في المصارف اصبح غير ذي جدوى.

في شأن إيجارات العقارات

تتمة المنشور ص10

الايجار للمستحق بذات قيمته في حالة بيعه العقار الذي بناه او اشتراه استحقاقا للرعاية السكنية للمرة الاولى وذلك لمدة سنتين من تاريخ اتمام البيع وذلك في الحالات الآتية:

اولا: المواطن الذي تجاوز عمره خمسين عاما.

ثانيا: المواطن الذي لديه اولاد.

ثالثا: المواطن الذي سبق ان باع بيته منذ ما لا يزيد على عشر سنوات.

رابعا: المواطن الذي لم تكن قد آلت اليه ملكية عقار لاي سبب كأن تزيد قيمته على 100000 د. ك خلال العشر سنوات الماضية على تطبيق هذه المادة.

خامسا: المواطن المقيد في صندوق المعسرين او صندوق دعم الاسرة.

(مادة ثانية)

يلغى كل حكم يتعارض مع احكام هذا القانون.

(مادة ثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الايضاحية على الآتي:

صدر المرسوم بالقانون رقم (35) لسنة 1978 في شأن إيجار العقارات الذي ينظم عملية ايجار العقارات بدولة الكويت، إلا أنه من مواده ما يحتاج الى تعديل بسبب اختلاف الظروف من وقت صدوره وحتى اليوم، لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون لينظم عملية ايجار العقارات بين الطرفين بعد انتهاء مدة العقد المبرم بينهما نظرا للمشاكل الواقعة بين الكثير وذلك منذ قيام المؤجر برفع قيمة الايجار بنسب كبيرة مما يوقع المستأجر في حيرة من أمره بين التجديد بنسبة يضعها المؤجر وبين البحث عن عقار اخر لتأجيره، فقد نص في مادته

فيصل الدويسان

عسكر العنزي

فيصل الكندري

د. خليل عبدالله

محمد البراك

عبدالله التميمي

د. منصور الظفيري

د. عبدالحميد دشتي

د. احمد مطيع

الاولى على تحديد نسبة الزيادة بقيمة الايجار لتكون (10 %) من قيمة الايجار السابق مع جواز زيادة النسبة بينها اذا وافق الطرفان على ذلك.

كما انه لما تفاقمت مشكلة توفير السكن الملائم في مختلف دول العالم نتيجة للنمو السكاني وبصفة خاصة في الدول النامية كما يتضح من الدراسة الاخيرة للبنك الدولي في عام 2006 التي اوضح فيها انه في ظل معدل النمو الحالي للسكان حول العالم فإن حكومات الدول النامية سيتحتم عليها بناء مدينة جديدة تتسع لمليون شخص كل اسبوع في المتوسط على مدى الاربعين سنة المقبلة.

وعلى أثر ذلك فإن الحكومات حول العالم مطالبة باتخاذ اجراءات تشريعية وتنفيذية لتسهيل الحصول على السكن الملائم باعتباره من ابسط الحقوق الاساسية للانسان ومن ثم فقد تسابقت الحكومات في اصدار التشريعات واتخاذ الاجراءات التنفيذية لمواجهة المشكلة من خلال تفعيل الشراكة بين القطاع العام الممثل في الحكومة ومؤسساتها العامة من جهة والقطاع الخاص من جهة اخرى بهدف زيادة الاستثمار العقاري لتلبية الحاجة الملحة والطلب المتنامي على الوحدات السكنية.

وبالرغم من ان حكومة الكويت قد اعتمدت كليا على المؤسسات العامة في توفير الوحدات السكنية للمواطنين من خلال المؤسسة العامة للرعاية السكنية كجهة تنفيذ وبنك التسليف والائتمان كجهة تمويل، مما نتج عنه شركة استثمارات القطاع الخاص في النشاط العقاري على العقارات الاستثمارية والتجارية مما نتج عنه عدم قدرة الدولة على تلبية الطلب المتنامي على السكن الخاص وما ترتب عليه من زيادة عدد الطلبات المنتظرة من سنة لأخرى والتأخر في تسليم الوحدات لمدد تزيد على عشر سنوات، إلا أنه من الملاحظ ان السنوات الاخيرة قد شهدت بعض التحول في نشاط شركات الاستثمار العقاري نحو الاستثمار في العقارات السكنية لمواجهة الطلب المتزايد من قبل المواطنين ومن ثم ظهرت شريحة من المواطنين في دولة الكويت تملكت وحدات سكنية من شركات الاستثمار العقارية التي اتجهت الى فتح التملك بدلا من فتح التأجير وتحملت اقتطاع نسبة كبيرة من دخولها لسداد اقساط تلك الوحدات التي اتسمت بارتفاع قيمتها نتيجة زيادة اعباء فوائد البنوك والمغالاة في ارباح تلك الشركات فضلا عن طول مدتها والتي قد تمتد لأكثر من (15) سنة مما ادى الى الضغط على فاتورة الانفاق الأسري واضطرار كثير من المواطنين للتضحية ببعض متطلبات الحياة الاساسية.

كما أنه نظرا للارتفاع الكبير وغير المنظم في اجرة العقارات السكنية الذي بات يهدد الأمن الاجتماعي للأسر الكويتية فضلا عن عزوف الشباب عن الزواج والتسبب في انهاء حالات زواج كثيرة. ولما كانت البلاد تعاني من ازمة سكن فقد اصبح من الضروري ان يتم تنظيم عملية ايجار المساكن بمختلف انواعها وذلك لتخفيف الالتزامات المادية عن الاسر الكويتية وتشجيع الشباب على الزواج، وحتى يتسنى للسلطتين القضائية والتنفيذية ضبط الارتفاع الدائم في اجرة المساكن والعقارات، كما انه يساهم في شغل العقارات المتاحة للايجار - والتي ما يزال بعضها شاغرا بسبب ارتفاع اجرتها - والذي يؤدي بدوره الى تفعيل الحركة الاقتصادية في البلاد نظرا لما لانخفاض الاجرة من مردود اقتصادي ناجح، خصوصا انه سيصبح بإمكان اصحاب الدخول المتدنية استئجار مساكن تليق بأسرهم.

أول اقتراح بقانون قدمه الحساوي

قدم النائب السابق مبارك الحساوي أول اقتراح بقانون في شأن الإيجارات في الفصل التشريعي الثاني ونص على أن يختص ضباط المراكز التابعين لوزارة الداخلية كل في منطقة اختصاصه بتحقيق الشكاوى التي يتقدم بها اصحاب العقارات المؤجرة ضد المستأجرين متى تعلقت بتخلف المستأجرين عن تسديد الايجارات عن مدة لا تزيد على اربعة اشهر ولضباط المراكز اتخاذ الاجراءات الادارية المناسبة لحل هذه الشكاوى.

ونصت مادته الثانية على الآتي:

على وزير الداخلية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الايضاحية ما يلي: لما كان قانون الايجار النافذ حاليا يفرض على صاحب العقار المؤجر اللجوء الى المحاكم لمطالبة المستأجر المتخلف عن تسديد ما بذمته من ايجارات مستحقة.

ولما كان قانون المحاماة يفرض على صاحب الدعوى الحضور شخصيا هو أو أي من أقربائه حتى الدرجة الرابعة ومن يوكله من السادة المحامين المقيدين بجدول المحامين.

ولما كانت قضايا الايجارات غالبا ما تكون بمبالغ لا تتعدى المائتي دينار فمهما بلغت اتعابها فهي زهيدة لا تشجع على ان يترك المحامي قضاياه المهمة ليتابعها كما انه من المتعذر على صاحب العقار الحضور شخصيا امام المحاكم بما فيها من اجراءات. وحيث ان اكثر المستأجرين هم من غير الكويتيين ممن يسهل عليهم تغيير مساكنهم والانتقال منها الى غيرها بين فترة واخرى بالاضافة الى ان بعضهم قد يغادر البلاد ايضا.

وحيث ان اجراءات التقاضي حسب قانون الايجار يصعب تتبعها على اصحاب العقارات. وحيث ان المحاكم مثقلة بالقضايا والتخفيف عنها امر تقتضيه المصلحة العامة.

لذلك: رأينا ان نتقدم بمشروع القانون المرفق تخفيفا على المواطنين وتحقيقا للمصلحة العامة بحل المشاكل الايجارية البسيطة بالطرق الادارية والودية بواسطة ضباط المراكز والمخافر لأن اعطائهم هذا الاختصاص بما لهم من صلاحيات نظمتها القوانين واللوائح سيحول دون وصول الكثير من القضايا الى المحاكم وبذلك نكون قد ساهمنا بتخفيف الاعباء عنها بحيث تتفرغ للقضايا المهمة. ومن ناحية اخرى فالمستأجرون سيحرصون على الالتزام بتسديد الايجارات في مواعيدها تجنبا للمراجعات الادارية والظهور بمظهر المماطلين والمتعدين على حقوق الغير فالمستأجر الذي يماطل في تسديد الايجارات المستحقة يعتبر متعديا على حقوق المالك ولا يوجد انسب من ان يعهد الى رجال الامن (ضباط المراكز) بوضع الامور في نصابها وحفظ حقوق المالكين وذلك بالطرق الادارية حسب الانظمة والقوانين بحيث يطمئن كل ذي حق على حقه بأيسر وأسرع السبل.

أصحاب العقارات يبالغون في تقديرها لغياب الرقابة وتزايد الطلب

نواب لـ«الدستور»: حل القضية الإسكانية

كتب مصطفي حسين

أكد نواب في تصريحات خاصة للدستور أن حل القضية الإسكانية سينعكس إيجابا على سوق العقار وستحد من أبرز مشاكلها المتمثلة في الإرتفاع غير المبرر لأسعار السكن الخاص في ظل غياب الرقابة الفاعلة التي تستند إلى معايير واضحة يلتزم بها أصحاب العقار حيث أجمعوا على أن الإيجارات الحالية مبالغ فيها الى حد ان بعض رواتب المواطنين والمقيمين لا تكفي لدفع إيجار مسكنهم. واشتملت التصريحات النيابية على مقترح لمواجهة تلك الظاهرة بأن تقوم الحكومة ممثلة بوزارة الإسكان بتخصيص الأراضي الداخلية لبناء مجمعات سكنية تخصص شققها للطلبات الإسكانية التي أمامها طريق طويل حتى يصلها الدور مع احتفاظها بدورها وفي تفاصيل تصريحات النواب حول تلك القضية:

جمال العمر

العمر: استغلال الأراضي الداخلية لبناء أبراج سكنية للمواطنين

نبيل الفضل

الفضل: زيادة رواتب المواطنين سبب ارتفاع الإيجارات

حمدان العازمي

العازمي: الإيجارات ارتفعت 30 % خلال أشهر دون رقابة

ومن جانبه قال النائب جمال العمر ان مشكلة ارتفاع اسعار الايجارات تؤرق ما يزيد عن ثلاثة ارباع اسر الشعب الكويتي وان الايجارات مبالغ فيها الى حد ان بعض رواتب المواطنين لا تكفي لدفع ايجار مسكنهم بل ومازالت الايجارات تكسر ظهر المواطن.

واوضح انه تقدم هو ومجموعة من النواب باقتراح بقانون بشأن ان تستفيد وزارة الاسكان من الاراضي الداخلية في بناء الابراج السكنية وتمنح الشقق بها لاصحاب الطلبات السكنية المتأخرة بحيث يحفظ دوره .

وقال العمر ان المجلس اطلق يد وزارة الاسكان في بناء مساكن سريعة لحماية الأسرالكويتية التي تنتظر دورها في طابور الرعاية السكنية للحصول على سكن ملائم موضحا ان النجاح في توفير ما يقارب 50 الف وحدة سكنية تؤجر بمبالغ تساوي قيمة الدعم للاسر المستحقة للسكن والتي مازالت تنتظر نتيجة لظروف سياسية لا يجب ان يتحملها المواطن فان ذلك سيؤدي الى خفض قيمة الايجارات بشكل ملحوظ

وبين العمر ان الحل الفعلي للمشكلة هو في توفير عدد 12 الف قسيمة اسكانية سنويا حسبما اعلن وزير الاسكان مشددا على ان هناك دورا هاما يقع على عاتق وزارة الاسكان خاصة وأننا بصدد نهاية دور الانعقاد الثاني من المجلس الحالي وهو ما يجعلنا نراقب وبشدة وحذر متمنيا بأن تكون الأرقام التي أعلن عنها وزير الاسكان للوحدات الاسكانية التي ستوفر سنويا في تصاعد وزيادة.

زيادة الرواتب

الي ذلك فقد ارجع النائب نبيل الفضل زيادة أسعار الايجارات الى زيادة الرواتب للمواطنين وقال معلقا: طالما كان هناك زيادة في الرواتب للموظفين فستزيد الايجارات تلقائيا وستستمر بهذاالشكل مشيرا الى ان عدم فهم هذه المعادلة الاقتصادية يعني عدم القدرة على حلحلة ملف زيادة الايجارات للسكن الخاص بشكل متسارع مستنكرا بعض المطالبات النيابية بزيادة رواتب المواطنين والتي تتسبب بشكل مباشر في ارتفاع اسعار الايجارات والسلع الاستهلاكية على الفور .

وذكر الفضل ان الحديث عن احتكار الأراضي باعتباره احد اسباب زيادة اسعار الايجارات يعد «كلام فاضي» لا اساس له بحد تعبير النائب فإذا حدد مالك العقار الف دينار كايجار للشقق و لم يجد من يستأجرها بهذا المبلغ سيضطر الى خفضه دون تفكير اما اذا وجد طلب عليه فسيستمر في الزيادة دون توقف ذلك لان الناس لديهم القدرة على الدفع.

وبين ان هناك خطأ فادحا ارتكبته غالبية المجالس في السابق وهو نهج الدفع للمواطن دون وعي بمشكلة التضخم التي تصاحب زيادة الرواتب وصرف المنح مستعرضا مثال دعم مواد البناء بمبلغ 30 الف دينار وما ترتب عليها من زيادة اسعار المواد بشكل كبير وكذلك الامر ايضا في موسم شهر رمضان وما يصاحبه من زيادة غير مبررة في الاسعار.

واعلن الفضل ان زيادة الايجارات في منطقة جنوب السرة السبب الرئيسي فيها زيادة رواتب العاملين في القطاع النفطي فاصبح ايجار الشقة بالف دينار كأنه شيء عادي لان المستأجر يعمل في النفط ويتقاضى راتبا قد يصل 12 الف دينار مع الحوافز والبدلات ومكافآت النجاح وخلافه

وتابع: لو ان المستأجرين لم يوافقوا على الايجارات المرتفعة لأدى ذلك الى خفض قيمة الايجارات بالضرورة وهو ما حدث في فترة التسعينات وشدد على ان الحل الامثل لإيقاف غول زيادة الايجارات للسكن الخاص هو وقف الهدر المتمثل في زيادة الرواتب والمنح خاصة وأن السوق قائم على العرض والطلب مؤكدا انه لاحل غير ذلك الا ان نصبح دولة اشتراكية تفرض الاسعار وهذا امر غير مقبول ولن يحدث وطالب بضرورة تفعيل هيئة حماية المستهلك.

تفعيل القانون

استنكر النائب حمدان العازمي الارتفاعات المبالغ فيها لأسعار الايجارات في الكويت ووقوف الحكومة موقف المتفرج في هذا الأمر حتى بات الوضع لا يطاق بالنسبة للمواطنين مبينا ان الايجارات ارتفعت خلال الاشهر القليلة الماضية بنسبة تجاوز الـ30% وأن الامر لا رقابة عليه على الاطلاق.

وشدد على ان مشكلة ارتفاع الايجارات آخذة في التفاقم وأن على الحكومة التدخل لحلها عبر الوسائل المقدمة لها من النواب ومن بينها تحديد أسعار الايجار وتخصيص مراقبين لمتابعة هذا التحديد وغيرها من الحلول الناجحة والمطلوبة سريعا لحل القضية مبينا ان هذا الأمر يجب ان يكون موازيا له اسراع الحكومة في حل مشكلة الرعاية السكنية وتقليص طوابير الانتظار التي زاد عددها اخيرا بشكل لافت بالاضافة الى ضرورة تفعيل القانون ضد من يتاجر على حساب قوت المواطن البسيط.

ودعا العازمي إلى حصر الأراضي غير المستغلة جغرافيا لمعرفة كيفية توزيع الحصص الاسكانية، وانشاء قاعدة بيانات لخدمات الدولة وذلك لدراسة كيفية منح هذه الاراضي وعدم تضاربها ومصالح الدولة، فضلا عن التنسيق مع شركة نفط الكويت لاخذ البيانات ذات الصلة بالاراضي التى تمتلكها ويمكن الاستغناء عنها وإضافتها في حصة الاراضي الصالحة للسكن.

وأكد العازمي ان المؤسسات العسكريه مطالبة بالدخول بقوة على طريق حل المشكلة السكنية وذلك عبر بناء وحدات سكنية لمنتسبيها من الضباط والأفراد مشيرا الى ان هذا المشروع سيكون له مردود ايجابي على الدولة ويساهم بقوة في حل الأزمة السكنية المتفاقمة.

وأوضح العازمي ان هذا المشروع الهادف والحيوي يمثل استجابة ضرورية تقتضيها مهمة توفير متطلبات الحياة المعيشية الكريمة للمنتسبين للمؤسسات العسكرية من حيث تأمين السكن الملائم والمريح والصحي لهم ولأسرهم لتوفير الاستقرار النفسي والمعيشي والأمني لهم بمردوداته التي ستنعكس ايجابا على العسكريين وتجعلهم أكثر حرصا على أداء مهامهم وواجباتهم.

وأشار الى ان المشروع بالاضافة الى أنه سيساهم في حل الأزمة الاسكانية سيكون له جوانب ايجابية أخرى متعددة، من بينها أنه مساهمة في تشجيع أبناء الكويت على الانضمام للسلك العسكري، وتحرير الأراضي الخاضعة للمؤسسات العسكرية والمطلوبة بشكل ضروري في توفير الرعاية السكنية، والاسراع في بناء وحدات تشرف عليها مؤسسات بحجم الجيش والداخليه مما سيشكل نقلة نوعية في معالجة القضية الاسكانية بشكل سريع ومناسب.

وأكد ان المؤسسات العسكرية تستطيع عند البدء بهذا المشروع الاستعانة بالقطاع الخاص للاستثمار في مثل هذا المجال، بالاضافة الى جهودها المنظمة والمعروفة بالانضباط ودقة المواعيد بعكس ما يحدث في المؤسسات الاخرى، لافتا الى ان هذا المشروع ليس بدعة مستحدثة وانما تقوم به المؤسسات العسكرية في العديد من دول العالم ومن بينها دول شقيقة.

وشدد على أهمية تعاون وزارات الدولة ذات الشأن في خروج المشروع الى النور والتنسيق فيما بينها لمنح هذا المشروع الأولوية من حيث بناء البنى التحتية اللازمة وتوفير سبل الراحة للعسكريين الذين يقومون بواجبهم في حماية البلاد ومستعدون دائما لتقديم ارواحهم فداء لها مبينا ان مثل هذه الأعمال تعود بالخير والنماء على الوطن وأبنائه، وستضع لبنة الاستقرار لآلاف الأسر التي تنتظر دورها في سكن ملائم

ملف شائك

أشاد النائب ماجد موسى بالتطورات المتسارعة التي يشهدها الملف الاسكاني في البلاد والتي تدفع باتجاه حسم القضية الاسكانية وايجاد الحلول الجذرية لتأخر طلبات الحصول على الرعاية الاسكانية ومعالجة ارتفاع أسعار الأراضي والايجارات حتى يتمكن المواطن من توفير السكن الملائم له ولعائلته دون معاناة وطول انتظار.

واضاف موسى بأن مجلس الامة ومنذ بداية الفصل التشريعي الحالي اخذ على عاتقه توفير جميع السبل مع الحكومة للقضاء على مشكلة الاسكان مشيرا الى ان نجاح مؤسسة الرعاية السكنية وبتوجيهات من وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل ساهمت في

التتمة ص13

ينهي أزمة ارتفاع أسعار الإيجارات

تتمة المنشور ص12

تسريع وتيرة توزيع القسائم والبيوت وإنشاء المزيد من المدن الاسكانية وهو ما يعد طفرة في هذا الملف الشائك مؤكدا ان كل هذه الخطوات تصب في خفض أسعار ايجارات السكن الخاص.

وشدد موسى على إدراك نواب المجلس ان مشكلة ارتفاع الايجارات الآخذة في التفاقم تؤرق المواطن والمقيم على حد سواء مؤكدا أن الحكومة والمجلس يتعاونان لأقصى حد من أجل حلها وطالب بضرورة تحديد أسعار الايجار وتخصيص مراقبين لمتابعة هذا التحديد وإقرار زيادة بدل الايجار وتفعيل القانون ضد من يتاجر على حساب قوت المواطن البسيط.

مشاريع حكومية

بدوره قال النائب محمد طنا ان حل مشكلة ارتفاع الايجارات يكمن في قيام الحكومة بإنشاء شقق سكنية للمواطنين بمساحات كبيرة تتوفر فيها جميع الخدمات على ان تمنح لحديثي الزواج ممن لديهم طلبات سكنية لحين وصول دورهم في الرعاية السكنية لاسيما في ظل معاناة الشباب في ايجاد السكن الملائم وارتفاع اسعار الايجارات وندرة السكن.

واوضح طنا ان مقترحه بتوفير شقق سكنية للمواطنين يهدف الى التيسير على الشباب في ايجاد السكن الملائم والمناسب دون ارهاق ميزانياتهم بسبب الايجارات متمنيا ان يتم العمل بهذا الاقتراح وينفذ على ارض الواقع .

وذكر ان الحكومة ملزمة بتوفير 12 الف وحدة سكنية سنويا وان المجلس سيتابع تنفيذ الحكومة لخطتها الاسكانية مؤكدا على ان القضية الاسكانية تاتي على رأس اولوياته وان المجلس الحالي يوليها اهمية كبرى خاصة بعد الاستبيان الذي اجري في بداية الفصل التشريعي الحالي واظهر بان الاسكان في مقدمة أولويات قضايا المواطنين والتي يأملون من مجلس الأمة والحكومة حلها في أسرع وقت.

واكد طنا ان استمرار الأزمة الاسكانية يشكل تهديدا مباشرا للأسر خاصة متوسطي الدخل الذين يدفعون النصيب الأكبر من راتبهم الشهري على الايجار فضلا عن الارتفاع الرهيب في

د. محمد الحويلة

موسى: تعاون نيابي حكومي لحل مشكلة زيادة الإيجارات

بدوره طالب النائب د. محمد الحويلة وزارة الاسكان والمؤسسة العامة للرعاية السكنية بتنفيذ الاستراتيجية التي تم الاتفاق عليها مع المجلس لحل القضية الاسكانية والتخفيف من معاناة الأسر الكويتية التي باتت تئن من ارتفاع الايجارات التي وصلت

محمد طنا

طنا: توفير شقق سكنية للمواطنين سيجبر سوق العقارعلى التراجع

لدى بعض الحالات الى التهام الراتب كاملا في ايجار السكن .

وقال الحويلة إن القضية الإسكانية ستظل القضية الأولى حتى يتم تسليم جميع المواطنين الوحدات السكنية المطلوبة مشيرا إلى أنه تم توزيع 12030 وحدة سكنية حتى 31 مارس الماضي وفي شهر أبريل وصل العدد إلى 12357 وحدة سكنية مشيدا في هذا الاتجاه بجدية وزير الإسكان وقيادات الرعاية السكنية على هذا الصعيد نحو حل القضية الاسكانية والالتزام بتوزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا للمواطنين كذلك الجهود المبذولة لإزالة العوائق

ماجد موسى

الحويلة: إقرار زيادة بدل الإيجار للتخفيف من معاناة المواطنين

في مشروع جنوب منطقة سعد العبدالله التي تتسع لحوالي 40 ألف وحدة سكنية بالإضافة الى التوزيعات في جنوب مدينة صباح الاحمد ومدينة الخيران .

كما دعا الحويلة إلى ضم مشروع غرب هدية السكني إلى الخريطة الإسكانية مطالبا وزارة النفط وشركة نفط الكويت بالتنازل عن أرض غرب هدية وسرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمها إلى خريطة مؤسسة الرعاية السكنية علما بأن هذا المشروع يتسع لما يقارب 4 آلاف وحدة سكنية بمساحة 400 متر معتبرا ان هذا الكم من الوحدات كفيل برفع المعاناة عن

حمود الحمدان

الحمدان: ارتفاع الطلب يمنح مالكي العقارات فرصة التحكم في الأسعار

الكثير من الأسر الكويتية لما يتمتع به من موقع جغرافي مميز ووجود البنية التحتية والطرق السريعة بالقرب منه سيسهل من عملية بنائه وتجهيزه.

وشدد الحويلة على دور القطاع الخاص للمساهمة في حل القضية الاسكانية من خلال المشاريع الضخمة التي ستؤدي إلى نتائج ايجابية وأهمها منح الخبرة للشركات المحلية العقارية للمساهمة في حل المشكلة بدلا من جلب الشركات الخارجية وايضا العمل على تخفيض أسعار مواد البناء والأيدي العاملة إلى حوالي الثلث أو النصف من خلال أسلوب الإنتاج الضخم وتوفير أعداد أكبر من المساكن في فترة أقل وبتصاميم متنوعة وإعفاء الدولة من عناء التحمل الكامل للمشكلة الإسكانية لافتا ان ذلك سيكون مدعاة الى خفض الايجارات نظرا لكثرة العرض من الوحدات .

وأوضح الحويلة ان الحكومة والمجلس يعملان لحل مشكلة السكن منذ بداية الفصل التشريعي الحالي بعد ان اظهر الاستطلاع أن الملف الاسكاني يأتي على رأس اولويات المواطنين وأن المجلس حريص بطريقة غير مسبوقة على معالجة هذه القضية وهناك تعاون حكومي ايجابي جدا لحل القضية الاسكانية مشيرا الى ضرورة اقرار زيادة بدل الايجار موضحا أنها زيادة مستحقة للتخفيف من معاناة المواطنين في ظل الارتفاع الجنوني في أسعار العقارات والإيجارات

مشكلة ارتفاع إيجارات العقارات هاجس المواطن الكويتي

وقدم الحويلة الشكر لرئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ولاعضاء ورئيس اللجنة الاسكانية البرلمانية على جهودهم في الدفع نحو حل القضية الاسكانية.

عبء على الأسر

واكد من ناحيته النائب حمود الحمدان ان ارتفاع الايجارات مشكلة كبيرة وعبء على الأسر الكويتية و الوافدة وان السبب الرئيسي لهذه الاشكالية يكمن في تراكم الطلبات الاسكانية الى ان وصلت لما يفوق مائة الف طلب على قوائم الانتظار.

وقال الحمدان انه اذا ما ثبت جدية الحكومة في تنفيذ وعودها التي قطعتها على نفسها امام الشعب وممثليه وفقا للخطة الموضوعة فسوف يؤدي ذلك الى ايجاد حلول جذرية لحلحلة الملف الاسكاني والذي بدوره سينعكس ايجابا على خفض اسعار الايجارات مشيرا الى ان الحكومة قامت بتوزيع 12 الف وحدة سكنية في العام الحالي ونتمنى ان يستمر هذا التوزيع في الاعوام المقبلة بزيادة في عدد الوحدات الموزعة مشددا على ضرورة ان يتزامن وهذه التوزيعات انجاز للبنية التحتية للمدن الاسكانية الجديدة.

وبين الحمدان ان حل القضية الاسكانية سيؤدي بالضرورة الى اعتدال واضح في مسألة الايجارات وخفضها بنسب عالية مؤكدا ان الارتفاع الحالي للايجارات يخضع الى ميزان العرض والطلب لاسيما كون العرض للوحدات الاسكانية قليلا حاليا في مقابل زيادة الطلب وهو ما يجعل المالك يرفع القيمة الايجارية.

وذكر ان مقترح بعض النواب بأن تتولى الدولة بناء مجمعات سكنية على الاراضي الداخلية وتوزع على اصحاب الطلبات الاسكانية بنظام الشقق الاسكانية الى حين ان يصل دورهم يمثل جزءا من الحلول المطروحة لخفض الايجارات حاليا مؤكدا ان مجلس الامة يراقب وزارة الاسكان في تنفيذ الاستيراتيجية التي تم الاتفاق عليها بتوزيع 12 الف وحدة سكنية سنويا.

دشن أمس قارب البحث المتخصص الذي أعده معهد الأبحاث

العيسى: باحث1 إنجاز علمي جديد يضاف للكويت

اعتبر وزير التربية وزير التعليم العالي رئيس مجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث العلمية د. بدر العيسى أن قارب الأبحاث المتخصص باحث1 الذي دشنه المعهد أمس يعد انجازا كويتيا جديدا ونافذة للتعرف على البيئة البحرية تعرفا أوضح.

وأضاف العيسى في تصريح للصحافيين على هامش حفل التدشين أن هذا القارب بديل مشابه للقارب باحث1 الذي غرق أثناء الغزو العراقي لكنه يختلف عنه من حيث جاهزيته الشاملة ومتانته وقدرته على تحمل الأمواج مشيدا بهذا الانجاز المتميز والذي يضاف إلى الانجازات العلمية البحثية المتعددة التي يقوم بها معهد الكويت للأبحاث العلمية.

من جانبه أكد المدير العام للمعهد د. ناجي المطيري أن المعهد قطع شوطا كبيرا في تطوير مختبراته وتعزيز تجهيزاته البحثية وابتكار وتسخير أحدث التكنولوجيا التي تساعده في سبر أغوار المجالات التي يعمل بها من بينها المجال البيئي مشيرا إلى أن المعهد يركز على إنجاز مشاريع بحثية شديدة الصلة بالتنمية الحضرية الصناعية والنفطية والبحرية خصوصا كنفوق الأسماك والتلوث البحري أو تحديات خاصة بالخليج العربي كالانسكابات النفطية أو النقص الحاد في المخزون السمكي موضحا أن المعهد عمل أيضا على إرساء استراتيجية خاصة بإنتاج الأغذية ولاسيما في الصناعات المرتبطة بالاستزراع ومصايد الأسماك في الكويت ولإنجاز خططه في مجال البيئة البحرية حيث عمد على إنشاء وحدة متخصصة بالقوارب سواء السريعة منها أو قوارب الأبحاث المتخصصة مع تدريب الكوادر الوطنية على إدارة هذه القوارب.

العيسى يدشن قارب الأبحاث المتخصص

وأفاد بأنه قبل سبع سنوات احتفى المعهد بتدشين وإطلاق سفينة باحث2 التي يبلغ طولها 26 مترا وعرضها 8 أمتار وتصل سرعتها إلى 21 ميلا بحريا في الساعة وهي مزودة بأحدث الأجهزة الإلكترونية والمعدات الحديثة للصيد ويمكنها أن تبحر عشرة أيام دون الحاجة للتزود بالوقود.

وأشار إلى أن المعهد نجحوا في التصدي للتحديات والمشكلات الطارئة التي تواجه البيئة عموما والصحية والطاقة والمياه إضافة إلى التغذية والأمن الغذائي.

رئيس إقليم كردستان يجري جولة خليجية تشمل الكويت قريبا

أعرب رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني عن تطلعه إلى تطوير التعاون مع الكويت ودول الخليج لا سيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مؤكدا أن للكويت موقعا خاصا ومهما لدى شعب كردستان.

وأكد البارزاني خلال لقائه وفدا صحافيا كويتيا أمس أن الإقليم يتمتع بفرص استثمارية واعدة وخاصة في ضوء ما تتمتع به مدن الإقليم من استقرار وأمن وسلام وهو ما يعد مناخا جاذبا للاستثمار الأجنبي.

وردا على سؤال حول التبادل الثقافي بين دول الخليج والإقليم قال إن هناك توجها لتعزيز التعاون في هذا المجال لتعريف الشعبين الخليجي والكردستاني بثقافة الآخر مضيفا أنه سيعمل على زيادة التبادل الثقافي بين الجانبين عن طريق إقامة مهرجانات تشمل منتديات وأعمالا فنية وأقر بأن هناك قصورا في هذا المجال.

رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني خلال لقائه وفدا صحافيا كويتيا

وأوضح رئيس اقليم كردستان العراق أنه سيقوم بزيارة للكويت ضمن جولة خليجية في القريب العاجل سيتم خلالها بحث تعزيز التعاون في كافة المجالات مؤكدا أنه والمسؤولين الكويتيين سيبحثون العديد من المسائل لاسيما العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية والثقافية والدفع بها قدما إلى آفاق أوسع.

وأشار البارزاني إلى أن زيارته لدول الخليج تهدف إلى توطيد التعاون لإخراج العراق من محنته مشددا على أهمية وجود تنسيق مشترك لمواجهة المستجدات التي تؤثر على الجميع لأننا في خندق واحد لافتا إلى أن الوضع الآن في العراق معقد جدا وما حصل في الرمادي لم يكن متوقعا في إشارة إلى سيطرة مسلحي تنظيم داعش على المدينة.

وشدد البارزاني على أن الحل العسكري لن ينجح وحده في هزيمة داعش بل يجب أن تكون الحرب على هذا التنظيم اقتصادية وفكرية ومن كل الجوانب وبالتعاون والتنسيق مع الجميع مؤكدا أن الإرهابيين لا مستقبل لهم وأن كردستان ستبقى مستقرة وآمنة.

الجارالله: تعاون دول الخليج وبريطانيا يصب في استقرار المنطقة

أكد وكيل وزارة الخارجية خالد سليمان الجارالله ان هناك تنسيقا وتعاونا امنيا وعسكريا كبيرا بين دولة الكويت ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الاخرى والمملكة المتحدة بما يصب في مصلحة امن واستقرار المنطقة.

وقال الجارالله في تصريح لـ(كونا) عقب توقيعه مع نظيره البريطاني توبايس الوود خطة عمل لجنة التوجيه المشتركة ان المنطقة تواجه تحديات امنية كبيرة تتطلب التعاون مع دول الاقليم ودول التحالف المشاركة في الحرب على تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وغيرها من التنظيمات المتطرفة.

واضاف ان دولة الكويت تنظر الى المملكة المتحدة بصفتها حليفا استراتيجيا ساهم بشكل اساسي في حرب تحرير البلاد من براثن الغزو العراقي عام 1990 اضافة الى الدعم الذي تقدمه لأمن دول الخليج واستقرارها بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص.

ووصف الجارالله علاقات دولة الكويت مع بريطانيا بأنها استراتيجية وتاريخية وأنها تسير في الاتجاه الصحيح مؤكدا ان اجتماع لجنة التوجيه التي تضم ممثلين عن عدد من الجهات والقطاعات الكبرى" مهم وحيوي وسيعود بالفائدة على البلدين.

وقال ان هذه اللجنة التي تجتمع كل ستة اشهر تعتبر بمنزلة آلية لرعاية وتطوير وتعزيز العلاقات التاريخية والمتميزة بين دولة الكويت والمملكة المتحدة.

السفير عبدالصمد ونائب وزير الداخلية الصربي يبحثان تعزيز العلاقات الثنائية

عبدالصمد خلال لقائه بنائب وزير الداخلية الصربي

بحث سفير دولة الكويت لدى صربيا يوسف عبدالصمد ونائب وزير الداخلية الصربي ألكساندر نيكوليتش في بلغراد سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

وقال السفير عبدالصمد لكونا إن المباحثات تركزت على أوجه التعاون الثنائي في مجالات الأمن والدفاع وتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وبما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الصديقين مشيدا بالخطوة الإيجابية التي اتخذتها الحكومة الصربية من خلال قرارها بالسماح للمواطنين الأجانب ومن ضمنهم المواطنون الكويتيون من حاملي التأشيرة البريطانية أو الأمريكية أو تأشيرة شينغن بدخول جمهورية صربيا دون الحاجة لإصدار تأشيرة صربية لإقامة لا تتجاوز 90 يوما.

وأشار إلى أهمية هذه الخطوة في سبيل جذب عدد أكبر من السياح ورجال الأعمال والمستثمرين الكويتيين إلى جمهورية صربيا فيما أكد نائب وزير الداخلية الصربي من جانبه اهتمام بلاده برفع مستوى التعاون الاقتصادي والسياحي مع الكويت من خلال تحسين بيئة الاستثمار واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وجلب السياح إلى صربيا.

بمناسبة وضع حجر الأساس لمركز محمد بن خليفة الذي تنفذه مجموعة الخرافي

عزام الصباح: القطاع الخاص يعزز التكامل الاقتصادي الخليجي

أثنى عميد السلك الدبلوماسي سفير دولة الكويت لدى مملكة البحرين الشيخ عزام الصباح بمساهمات القطاع الخاص الكويتي الكبيرة في دعم المشروعات التنموية على مستوى دول مجلس التعاون.

جاء ذلك في تصريح للشيخ عزام لكونا خلال حضوره وضع حجر الأساس لمركز محمد بن خليفة آل خليفة التخصصي للقلب تحت رعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء البحريني الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة. وقال إن إنشاء مثل هذا المركز المهم والحيوي الذي تنفذه شركة محمد عبدالمحسن الخرافي يجسد عملية التكامل الاقتصادي المنشود بين دول الخليج ويعكس

الشيخ عزام الصباح خلال حضوره وضع حجر الأساس لمركز محمد بن خليفة آل خليفة

مساهمات القطاع الخاص الخليجي في إنشاء المشروعات الحيوية التي تخدم المنطقة.

وأكد في هذا الصدد الدعم المستمر من قبل رئيس الوزراء البحريني للقطاع الخاص في المشروعات التنموية فيما ذكر لؤي الخرافي الرئيس التنفيذي لشركة محمد عبدالمحسن الخرافي أن المركز سيكون عبارة عن أحد المستشفيات المهمة والمتخصصة في معالجة أمراض القلب ويحتوي على تخصصات متقدمة طبيا تحتاجها منطقة دول مجلس التعاون.

وأوضح أن الشركة قادرة على انجاز المشروع إذ إن لها فروعا في مختلف دول مجلس التعاون وسبق أن قامت بانجاز مشروعات صحية مشابهة. وهنأ في هذا الإطار القيادة البحرينية على وضع حجر الأساس لبدء تنفيذ المشروع الذي تبلغ تكلفته 113 مليون دولار إضافة إلى 16 مليون دينار كمعدات طبية.

الكويت تتبرع بـ 300 مليون للعراق واليمن

أعلن مدير إدارة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السفير جاسم المباركي أمس عن تبرع دولة الكويت بـ200 مليون دولار لتخفيف المعاناة الإنسانية في العراق و100 مليون دولار للتخفيف من المعاناة الإنسانية في اليمن.

وقال المباركي الذي يمثل النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد في الاجتماع الاستشاري للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول القانون والكوارث إن هذه المساعدات تأتي في ظل الأزمة الإنسانية التي تعيشها المنطقة في الوقت الراهن مشيرا إلى أن الشعب العراقي يعاني العمليات العسكرية بين الجيش العراقي والجماعات الإرهابية في حين يعاني الشعب اليمني المواجهات العسكرية بين الشرعية اليمنية والمتمردين والحوثيين والقوى المتحالفة معهم.

وأضاف أن الأزمة الإنسانية السورية تشارف على دخول عامها الخامس في ظل تحديات أمنية شديدة الخطورة مبينا أن الكويت لم تنفك منذ بداية الصراع في سوريا عن مناشدة جميع الأطراف المتنازعة وضع حد فوري لجميع أعمال العنف للخروج بحلول لهذه الأزمة مؤكدا أنه نتيجة للصراع القائم في سوريا فإن ما يزيد على 12 مليون شخص تحت وطأة الحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية حيث تشكل هذه المأساة إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية التي شهدها التاريخ. وأوضح أن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد لم يتردد في قبول النداءات الثلاثة التي وجهتها الأمم المتحدة لسموه لاستضافة مؤتمرات المانحين الثلاثة لدعم الأوضاع في سوريا والذي تمكن المجتمع الدولي بفضلها من جمع مساعدات إنسانية بلغت 5.9 مليارات دولار ساهمت الكويت فيها بـ900 مليون دولار مشيدا بمهنية وكفاءة وحيادية اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهيئات الإنسانية الأممية الأخرى وفي مقدمتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التي يشهد العاملون فيها بالميدان النزاعات والحروب في المنطقة ويقدمون تضحيات جليلة يستحقون بموجبها أعلى مستويات العرفان.

البغيلي: انقطاعات التيار الكهربائي في بعض المناطق تبعث على القلق

شدد عضو المجلس البلدي أحمد البغيلي على ضرورة مواجهة وزاره الكهرباء انقطاعات التيار عن بعض المناطق بالعمل الجاد وتنفيذ رؤية وزير الأشغال والكهرباء والماء أحمد الجسار الذي يمتلك خبرة فنية كبيرة في هذا القطاع.

وأكد البغيلي ضروره توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين والمقيمين في البلاد ومتابعتها ومنها الكهرباء خاصة ونحن في بداية فصل الصيف الذي يشهد ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة والتي تطلب عملا جادا من جانب وزارة الكهرباء الماء لضمان عدم انقطاع التيار.

وأشار إلى أن ما حدث من انقطاع للتيار في بعض المناطق يبعث على القلق ويدعونا لأن نفكر بشكل صحيح نحو ضرورة زيادة محطات الكهرباء لحل مشكلة الانقطاع المتكرر مطالبا الوزير الجسار بما لديه من خبرات نثق فيها بأن يبذل جهدا أكبر لضمان عدم تكرار حالات انقطاع التيار وسرعة التجاوب مع الأزمات والعمل على تلافي مسببات الانقطاع لا سيما ونحن على مشارف حلول شهر رمضان المبارك ويجب على وزارة الكهرباء رفع درجة الاستعداد حتى لا يكون هناك انقطاع للكهرباء في الفترة القادمة.

كما دعا البغيلي إلى محاسبة المسؤولين والمتسببين في حوادث انقطاع التيار الكهربائي وإجراء تحقيق موسع للوقوف على أسباب هذا الانقطاع المفاجئ والذي يعد كارثة وعدم اكتراث بمصالح المواطنين وإعادة النظر في خطة الطوارئ بالوزارة وخطة الصيانة خاصة أننا مقبلون على درجات حرارة أعلى وسوف تزيد الأحمال على شبكات الكهرباء والأجدر على الوزارة أن تكون مستعدة لذلك.

أحمد البغيلي

الذويخ: الكويت تسعى لتعزيز العلاقات العربية الصينية

الذويخ أثناء ترؤسه وفد الكويت

أكد سفير دولة الكويت لدى الصين محمد الذويخ حرص الكويت على تعزيز العلاقات العربية - الصينية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

وقال السفير الذويخ لكونا أمس على هامش ترؤسه وفد الكويت المشارك في الدورة الـ12 لاجتماع كبارالمسؤولين لمنتدى التعاون العربي الصيني إن الكويت تسعى كذلك إلى تبادل الخبرات والاستفادة من المنتدى الذي يعمل على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون وتبادل المصالح المشتركة بين الدول العربية والصين معربا عن تطلع دولة الكويت إلى أن تشهد العلاقات العربية الصينية المزيد من التطور والنماء في مختلف المجالات.

وأضاف أن اجتماع كبار المسؤولين هو تحضير للاجتماع الوزاري السابع المقرر عقده في قطر موضحا أن المنتدى قطع شوطا كبيرا في تعزيز العلاقات العربية الصينية وأكد حرص الكويت على بذل الجهود لتقريب وجهات النظر والاستفادة من مختلف ما تم طرحه خلال السنوات العشر الماضية من عمر المنتدى.

رئيس الأركان يشيد بعمق العلاقات مع جنوب أفريقيا

الخضر وسفير جمهورية جنوب أفريقيا الصديقة

أشاد رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن محمد الخضر بعمق العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وجمهورية جنوب أفريقيا الصديقة وحرص الطرفين على تعزيزها وتطويرها.

وقالت مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بوزارة الدفاع في بيان صحافي إن الفريق الخضر استقبل أمس سفير جمهورية جنوب أفريقيا الصديقة لدى البلاد مزوليسا بونا والوفد المرافق له حيث تمت مناقشة الأمور والمواضيع ذات الاهتمام المشترك. وحضر اللقاء معاون رئيس الأركان العامة لهيئة العمليات والخطط اللواء الركن أحمد عبدالوهاب العميري.

البنوك تعمل من الـ 9:30 صباحا وحتى الثانية بعد الظهر في رمضان

أعلن اتحاد مصارف الكويت أن مواعيد العمل الرسمية للبنوك المحلية ستكون من الساعة التاسعة والنصف صباحا وحتى الساعة الثانية بعد الظهر خلال شهر رمضان المبارك. وأضاف الاتحاد في بيان صحافي أمس أن البنوك ستستقبل عملاءها في القاعات المصرفية من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر طوال أيام الشهر المبارك وذلك بناء على التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بهذا الشأن.

وأشهر اتحاد مصارف الكويت في مايو 2001 بناء على القرار الوزاري رقم 82 لسنة 2001 ليحل محل لجنة المصارف الكويتية التي أنشئت في ديسمبر 1981 بموجب اتفاقية موقعة بين رؤساء مجالس إدارات البنوك المحلية بهدف توثيق التعاون والتنسيق بين المصارف الأعضاء.

الجامعة العربية المفتوحة تفتح باب التسجيل 22 الجاري

أعلنت الجامعة العربية المفتوحة في الكويت فتح باب تقديم طلبات الالتحاق بالجامعة للفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2015 /2016 عبر موقعها الإلكتروني اعتبارا من 22 الجاري إلى 18 يوليو المقبل.

وقالت رئيسة قسم القبول والتسجيل في الجامعة ناهد الشيخ في تصريح صحافي أمس إن باب التسجيل مفتوح في ثلاثة تخصصات هي بكالوريوس إدارة الأعمال وبكالوريوس اللغة الإنجليزية وآدابها وبكالوريوس تقنيات المعلومات والحوسبة.

وأوضحت الشيخ أن من شروط تقديم طلب الالتحاق للجامعة ألا تقل نسبة التخرج في الثانوية العامة أو ما يعادلها عن 60 % أو نقطتين في نظام الأربع نقاط مضيفة أنه يستثنى من خريجي الثانويات دون النسبة المذكورة أعلاه إذا مر على تخرجهم أربع سنوات فأكثر من خريجي 2011/2010 وما قبل وتوافرت لديهم خبرة عملية لا تقل عن أربع سنوات من جهة عمله مع توافر شروط القبول في البرنامج لاسيما تخصص تقنية المعلومات والحوسبة يكون مخصصا لشهادة الثانوية العامة من القسم العلمي.

مساع لادراج المحميات الطبيعية الكويتية على قائمة اليونسكو

أبدت دولة الكويت رغبتها في ترشيح عدد من محمياتها الطبيعية لإدراجها على الشبكة العالمية لمحميات المحيط الحيوي برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة يونسكو.

جاء ذلك خلال مشاركة الكويت ممثلة بالهيئة العامة للبيئة وبحضور نائب المندوب الدائم لدولة الكويت لدى اليونسكو محمد الشطي أمس في أعمال الدورة الـ27 للمجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي والتي تستمر حتى يوم الجمعة المقبل.

وقال مدير إدارة العلاقات العامة والتوعية البيئية بالهيئة العامة للبيئة د. خالد العنزي في كلمة بالاجتماع إن الكويت تتميز بتنوع إحيائي فريد من حيث البيئة المناسبة والتنوع لذا راعت انشاء المحميات الطبيعية المختلفة بطرق علمية وفي مناطق عدة مؤكدا أن المحميات في الكويت تعتبر من أهم المسارات للطيور في الشرق الأوسط حيث تم رصد نحو 260 نوعا من الطيور المهاجرة لا سيما محمية الطيور الواقعة بمنطقة الجهراء.

مابين الهرشاني ودشتي إلا كل خير

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إنه عقد اجتماعا جمع النائبين حمد الهرشاني ود.عبدالحميد دشتي.

وأضاف قائلا: لله الحمد مابين الزميلين الا كل خير ومابدر من احدهما تجاه الاخر في لحظة غضب فهو امر انتهى، معربا عن امله ان يسود الوئام والمحبة والالفة بين النائبين كما هي بين كافة النواب الاخرين حيث سترونهما اخوين يمارسان اعمالهما ودورهما في قاعة عبدالله السالم

كتاب السير وليام لوس يرصد فترة مهمة في تاريخ الخليج العربي

أقام سفير دولة الكويت لدى المملكة المتحدة خالد الدويسان احتفالا بمقر السفارة في لندن بمناسبة صدور كتاب بعنوان: آخر كبار المعتمدين البريطانيين في الخارج - تاريخ حياة السير وليام لوس.

ويسجل الكتاب سيرة السير وليام الذي كان آخر معتمد بريطاني في منطقة الخليج وقبل ذلك في السودان إضافة إلى عرض تفصيلي للمناصب الدبلوماسية التي تولاها خلال فترة عمله في وزارة الخارجية عقب تخرجه من جامعة كامبريدج. وينفرد الكتاب الذي قام بتأليفه الأكاديمي البريطاني المعروف مارتن دالي بنشر وثائق رسمية ومراسلات شخصية بين السير وليام لوس والشخصيات السياسية التي عاصرها خلال فترة وجوده في المنطقة لم تنشر من قبل وهي من الأرشيف البريطاني.

وتناول الكتاب تفاصيل دقيقة علاقات بريطانيا مع منطقة الخليج خلال المرحلة الأخيرة من الحكم الاستعماري لها إضافة إلى بعض الأزمات التي اعترضت عمل السير وليام في الخليج ومن أهمها تهديدات الرئيس العراقي السابق عبدالكريم قاسم ضد دولة الكويت في أعقاب استقلالها العام 1961.

وأشار الكتاب إلى دور السير وليام لاسيما خلال الفترة الانتقالية التي سبقت نيل دول منطقة الخليج الكويت وقطر والبحرين استقلالها إضافة إلى قيامه بدور مهم في المفاوضات التي أدت إلى قيام اتحاد دول الامارات العربية المتحدة.

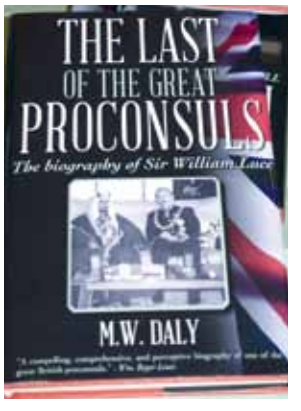

غلاف الكتاب

الوفيات

● **خليفة سيف حرجان مبارك، 83 عاماً، (شيع)**، الرقة، ق6، ش1، م9، تلفون: 99474383 - 55111525

● **خالد نبيل عبدالله العيدي، 27 عاماً، (شيع)**، رجال: السرة، ق5، ش3، م57، تلفون: 99047881، نساء: بيان، ق8، الشارع الأول، ج3، م27، تلفون: 99011417

● **فاطمة محمد علي، أرملة: حاجية عبدالله سنا، 87 عاماً، (شيعت)**، رجال: مسجد النقي، الدسمة، تلفون: 99231900، نساء: مسجد أبوالفضل، الدعية، تلفون: 66504140

● **عذبي عبدالكريم الملا، 64 عاماً، (شيع)**، رجال: جنوب السرة، الزهراء، ق4، ش418، م23، تلفون: 66360697، نساء: كيفان، ق4، شارع عبدالعزيز الصرعاوي، م39، تلفون: 99077920 - 24813514

● **خالد نايف عبدالله المتلقم، 59 عاماً، (شيع)**، رجال: العقيلة، ق4، ش411، م220، مقابل مجمع الجيت مول ديوان المتلقم، تلفون: 99505606، نساء: عبدالله المبارك، ق8، ش820، م21، تلفون: 99584444 - 51019933

● **عائشة عيد الهجرس، أرملة: عبدالرحمن حمدان الحمدان، 94 عاماً، (شيعت)**، العديلية، ق3، ش39، م23، تلفون: 99402261 - 55999222

● **حمدة عايد جابر الشمري، أرملة: ناصر حويميد الشمري، 78 عاماً، (شيعت)**، رجال: الدوحة، ق1، ش2، م11، ج1، تلفون: 99880225، نساء: القيروان، ق1، ش109، م19، تلفون: 90965959

● **دلال محمد عبدالله الخرقاوي، أرملة: علي مساعد المزيد، 94 عاماً، (تشيع السابعة صباح اليوم)**، رجال: الروضة، ق1، ش عبدالرحمن الداخل، م37، ديوان المزيد، تلفون: 66936111، نساء: قرطبة، ق4، ش الرابع، م74، تلفون: 66777007

● **بدور صقر عبدالله يوسف، 44 عاماً، (شيعت)**، قرطبة، ق4، الشارع الأول، م57A، تلفون: 60000453 - 51123321

إنا لله وإنا إليه راجعون

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع